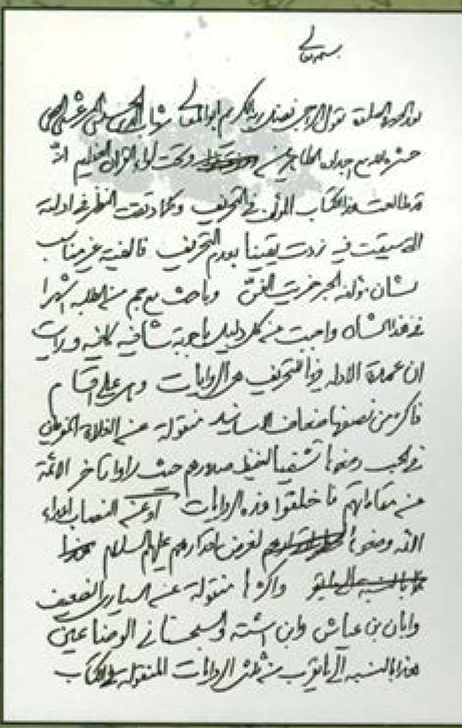
القول الفاصل في الردّ على مدّعي التحريف

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى
السيد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي (قده)



تحقيق
محمد رضا جديدي نژاد

اشراف
د. السيد محمود المرعشي النجفي

بسم الله الرحمن الرحیم

القول الفاصل

في الرد على مدعي التحريف

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى
السيد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي قدس سره

(١٣١٥ - ١٤١١هـ)

تحقيق
محمد رضا جديدي نژاد

باهتمام
د. السيد محمود المرعشي النجفي

مرعشی، سیّد شهاب الدین، ۱۲۷٦ ـ ۱۳٦۹ش.
القول الفاصل في الرد على مدعي التحريف / سيّد شهاب الدين المرعشي النجفي؛ باهتمام سیّد محمود المرعشي النجفي؛ تحقيق محمّدرضا جدیدی‌نژاد. ـــ قم: مكتبة آية‌الله العظمى المرعشي النجفي ﷺ الكبرى «الخزانة العالميّة للمخطوطات الإسلاميّة» ۱٤۲٤هـ. = ۱۳۸۲ش = ۲۰۰۳م.
۷۲ ص.
ISBN: 964-6121-95-0
فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
عربی.
کتابنامه به صورت زیرنویس.
۱. قرآن ـــ تحریف. ۲. قرآن ـــ دفاعیه‌ها و ردیه‌ها. الف. مرعشی نجفی، سیّد شهاب‌الدین، ۱۲۷٦ ـ ۱۳٦۹ش، مؤلف. ب. مرعشی نجفی، سید محمود ۱۳۲۰ش، به کوشش. ج. جدیدی‌نژاد، محمدرضا، ۱۳٤۸ش، مصحح. د. کتابخانهٔ بزرگ حضرت آیت‌الله العظمی مرعشی نجفی ﷺ «گنجینهٔ جهانی مخطوطات اسلامی».
۹ ق ٤ م / BP ۸۹ ۲۹۷/۱۵۹
کتابخانه ملی ایران ۲٦۳ـ۸۲م

القول الفاصل في الرّد على مدّعي التحريف

مؤلف: سماحة آية‌الله العظمى السيّد شهاب الدّين المرعشي النجفي (قدس سره)
المحقّق: محمد رضا جديدي‌نژاد
اهتمام: سيّد محمود المرعشي النجفي
الناشر: مكتبة آية‌الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى
«الخزانة العالميّة للمخطوطات الإسلاميّة» ـ قم ـ إيران
الطبعة الأولى: ۱٤۲٤ق / ۱۳۸۲ش / ۲۰۰۳م
الكميّة المطبوعة: ۲۰۰۰ نسخة
المطبعة: ستاره ـ قم / ليتوغرافيا: تيزهوش
صف‌الحروف: فرانشر
ISBN:964 - 6121 - 95 - 0 ردمك ۹٦٤ ـ ٦۱۲۱ ـ ۹٥ ـ ۰

Ayatallah Mar'ashi Najafi St., Qom 37157, I.R.IRAN
Tel: + 98 (251) 7741970-78; Fax: + 98 (251) 7743637
http://www.marashilibrary.org
E-mail: info@marashilibrary.org

تزامناً مع الذكرى السادسة والثلاثين لتأسيس مكتبة آيةالله العظمىٰ المرعشي النجفي(ره) الكبرىٰ والخزانة العالمية للمخطوطات الإسلاميّة، نقدّم هذا الأثر لروح حافظ التراث الإسلامي الكبير الطاهرة؛ والذي لم يتوان لحظة عن خدمة الإسلام ومذهب أهل بيت العصمة والطهارة عليهم‌السلام.

فهرس المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

كان والدي، المرجع الفقيد، المرحوم آية‌الله العظمیٰ السيد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي قدس سره، من ثله علماء الشيعة الكبار؛ الذين خاضوا و تبحروا فی مختلف ميادين العلوم الإسلامية، وصنّف رحمه‌الله أكثر من مائة و خميسن كتاب و رسالة باللغة العربية فی شتیٰ موضوعات العلوم الإسلامية كالفقه، والأصول، والحديث، والتفسير، و علوم القرآن، والرجال، والأنساب، والمنطق، والأدب، والتأريخ رأی بعضها النور، و يتوالي العمل علی نشرها تباعاً بحول الله.

و بخصوص الرسالة التي نحن فی صددها، قام المرحوم الوالد بتحريرها في ساعات فراغه و علیٰ عجل، و قد وجدناها وسط كتاب (فصل الخطاب) لشيخ المحدثين آية‌الله الحاج ميرزا حسين النوري رضوان‌الله تعالی عليه، و كان صدر الكتاب بطباعة حجرية قبل عشرات السنين. في الحقيقة لم ينو المرحوم الوالد تدوين رد علی كتاب الميرزا الذي ذهب الی تحريف

القرآن الكريم ذلك انني سمعته (والدي) رحمه‌الله يكرر أنّ الميرزا النوري عدل في أواخر حياته عما أورده في كتابه (فصل الخطاب)، لكن الأجل لم يمهله لتدوين و نشر ذلك، و من خلال سعي بعض المغرضين وأعداء أهل البيت عليهم‌السلام؛ الذين تشدقوا بهذا الكتاب، و أقدموا على تكثيره في مختلف بقاع الارض والادعاء بأنّ علماء الشيعة يقولون بتحريف القرآن الكريم، و لهذا ارتأينا و من اجل رد هذه التهمة والافتراء عن حياض مذهب أهل‌البيت عليهم‌السلام نشر رسالة المرحوم الوالد و بهذه الصورة التي ترونها.

هنا ينبغي أن أشكر الأخ الفاضل محمدرضا جديدی‌نژاد؛ الذی تجشّم عناء إعداد هذه الرسالة بدقة متناهية و أظهرها إلى النور بهذه الحلّة.

ختاماً احيي الروح الطاهرة للعلامة الكبير المرحوم الوالد، حافظ التراث الإسلامي و نظرائه من كبار علماء الشيعة؛ الذين لم يتوانوا لحظة عن خدمة الإسلام و مذهب أهل البيت عليهم‌السلام

قم ـ محمود المرعشي النجفي

أمين عام المكتبة والخزانة العالمية للمخطوطات الإسلامية

مقدمة التحقيق

قد استعملت كلمة التحريف في التحريف المعنوي و اللفظي. المعنوي منه، تفسير الكلام و تأويله على غير وجهه، و قد صرّح القرآن الكريم بوقوعه من اليهود، فقال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ﴾[1]. حيث إنّهم كتموا و غيروا ما في التوراة من صفة النبي(ص).

و هذا النوع من التحريف قد وقع في القرآن الكريم أيضاً و ليس موضع الخلاف، فإنّا نرى بالوجدان تحريف كثير من آيات الكتاب بأيدي المبتدعة حتّى صار هذا النوع من التحريف رويّتهم المعمولة، و قد صرّح الإمام الباقر(ع) بوقوعه منهم حيث يقول: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم يروونه و لا يرعونه...».[2]

و أمّا اللفظي منه فعلى أربعة أقسام:

١. التحريف بالزيادة؛ بمعنى أنّ بعض المصحف الموجود ليس من

---

١. سورة النساء: ٤٦.

٢. الكافي، ج ٨، ص ٥٣.

الوحي المنزل. و هذا باطل بالضرورة و لم يقل به أحد من الفريقين.

٢. التحريف بالتبديل و التغيير؛ بمعنى قراءة بعض الكلمات على خلاف القراءة التي نزل بها القرآن الكريم. و هذا و إن وقع باجتهادات القرّاء في قراآتهم و لكن لم يتوجه من ناحية تلكم القراآت ضرر شديد إلى الكتاب، لأنّ القرآن منذ صدر الأول حتّى عصرنا الحاضر لم ينسخ و لم يطبع إلّا مطابقاً للقراءة المعهودة لدى جمهور المسلمين ـ الّا ما ندر ـ و هي ما ينطبق على قراءة عاصم برواية حفص و الظاهر أنّها هي القراءة التي نزل بها جبرئيل(ع). على أنّه قال جمع من المحققين للقرآن و القراآت حقيقتان متغايران.

٣. التحريف بتغيير مواضع الآيات و السور، فقد يتوهّم ذلك في قليل من الآيات، و أمّا في السور بمعنى عدم ثبتها وفق ترتيب النزول و رأي النبي(ص) فواقع قطعاً و إن أنكره السيد المرتضى؛ لأنّ السور بخلاف الآيات لم ترتّب في حياة النبي(ص) و لا نريد بجمع القرآن في حياته(ص) إلّا عدم انتشار الآيات و السور في أيدي الصحابة لوجود عدّة من الجامعين في حياة النبي(ص) و يأتي تفصيل ذلك في شرحنا إن شاء الله.

۴. التحريف بالنقصان؛ بمعنى أنّ المصحف الذي بأيدينا لا يشتمل على جميع الوحي المنزل من السماء قرآناً، سواء وقع النقصان من ناحية إسقاط المخالفين أو من ناحية العامل الطبيعي و هو كيفية جمعه.

و التحريف بهذا المعنى وقع موضع خلاف؛ فقد زعم بعض الأخباريين وقوعه، و أنكره آخرون من أصحابنا.

و من بعض المشار إليه الحاج ميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠ق) فإنّه ألّف **فصل الخطاب في تحريف الكتاب**. و جعل مطالب الكتاب ضمن ثلاث مقدمات و بابين، و ذكر في الباب الأوّل اثني عشر دليلاً على وقوع التحريف في القرآن الكريم (حسب زعمه الباطل)، و في الباب الثاني أجاب عن أدلّة القائلين بعدم وقوع التحريف فيه بأجوبة واهية.

و قد أصرّ(ره) بعد طبع الكتاب و نشره على أنّ مراده من التحريف خصوص الإسقاط من ناحية الجامعين دون التغيير و التبديل أو النقص من ناحية العامل الطبيعي.[1] لكن نجد في مقدمته الأُولى من كتابه خلاف ذلك، حيث إنّه قال: «في نبذ ممّا جاء في جمع القرآن و جامعه و سبب جمعه و زمانه و كونه في معرض تطرق النقص و الاختلاف بالنظر إلى كيفية الجمع مع قطع النظر عمّا يدل على تحققه أو عدمه من الخارج». و ذكر دليله الثاني هكذا: «إنّ كيفية جمع القرآن و تأليفه مستلزمة عادة لوقوع التغيير و التحريف فيه».

و كيف كان فقد ردّ عليه جميع العلماء و صرّحوا بعدم قيمة لكتابه، و ألّف في ردّه جمع من الأعلام، منهم سيدنا المعظم الآية الله العظمى السيّد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي قدس الله نفسه و طهر رمسه.

وصف الرسالة

كان أصل الرسالة مختصراً جداً لم تتجاوز ستة صحائف، و لكن وجدت

---

١. أُنظر الذريعة، ج ١٦، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

معها صحائف منتشرة بعضها يرتبط بالردّ على فصل الخطاب، و بعضها تكرار بمثل ما في الرسالة، و بعضها الآخر مسائل متفرقة في علوم القرآن و أُصول الفقه. فأدرجت القسم الأوّل من تلكم الصحائف في الموضع المناسب من الرسالة و جعلته ما بين معقوفين للتمييز عن أصل الرسالة، و حذفت القسم الثاني، و رتبت القسم الثالث و جعلته في آخر الرسالة.
و قد سميت الرسالة بـ«القول الفاصل في الردّ على مدّعي التحريف».

و ما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت و إليه أُنيب.

و في الختام من الواجب عليّ أن أُقدم شكري و ثنائي إلى الدكتور السيد محمود المرعشي الأمين العام لادارة مكتبة آيةالله العظمى النجفي المرعشي(ره) فإنّه بمساعيه الجميلة و هممه العالية قد أحيى كثيراً من آثار أسلافنا الماضين، فجزاه الله خير جزاء المحسنين.

محمدرضا جديدى‌نژاد

بسمه تعالى

بعد الحمد و الصلاة يقول الراجي فضل ربّه الكريم أبو المعالي شهاب‌الدين الحسيني المرعشي النجفي ـ حشره الله مع أجداده الطاهرين و تحت لواء القرآن العظيم ـ إنّه قد طالعت هذا الكتاب المؤلَّف في التحريف، و كلما دققت النظر في أدلّته [1] التي سيقت فيه زِدتُ يقيناً بعدم التحريف، فألفيته [2] غير مناسب لشأن مؤلّفه الحبر خريت الفنّ. و باحثت مع جَمّ من الطلبة أشهراً في هذا الشأن و أجبت عن كلّ دليل بأجوبة شافية كافية، و رأيت أنّ عمدة الأدلّة فيها للتحريف هي الروايات و هي على أقسام فأكثر من نصفها ضعاف الأسانيد، منقولة عن الغلاة المفرطين في الحبّ، و ضعوها [3] تشفّيا

---

١. و هي ـ كما قلنا في المقدمة ـ اثنا عشر دليلاً.

٢. أي نقل ألف حديث في تحريف القرآن الكريم.

٣. إشارة إلى أنّ هذه الروايات مجعولات، و المجعول مغاير للضعيف؛ لأنّ الضعيف يطلق على ما كان في سنده ضعف مع احتمال الصدق و إمكان قبول متنه بجعل العمل أو الاعتقاد مطابقاً له مع غضّ النظر عن ضعفه و عدم حجيته، و إن ساعده دليل من الخارج

لغيظ صدورهم حيث رأوا تأخّر الأئمة ـ عليهم السلام ـ عن مقاماتهم، فاختلقوا هذه الروايات[١]، أو عن النصاب ـ أعداء الله ـ وضعوها لغرض إقدارهم ـ عليهم السلام ـ[٢]، و أكثرها منقولة عن السيّاري[٣] الضعيف، و أبان بن عيّاش[٤] و ابن أشْتَه[٥]، و السجستاني[٦] الوضّاعين.

⇐ (كعمل الأصحاب) فإنّه يتلقّى بالقبول و المجعول يطلق على ما لا يمكن قبول متنه شرعاً أو عقلاً أو هما معاً كروايات تحريف القرآن. و الأكثر ورود المجعولات بأسانيد الضعيف، و إن اتّفق ورود ما لا يمكن قبول متنه بسند صحيح فيلزم أولاً تأويله و ردّ علمه إليه تعالى. و إن لم يمكن نضربه عرض الجدار كما إذا ورد بسند ضعيف.

١. فإنّ في كثير من تلك الروايات التصريح باشتمال القرآن المجيد على اسم أمير المؤمنين عليّ ـ عليه السلام ـ و آل محمّد و ماجرى من الظلم عليهم.

٢. أي إزالة قدرتهم عليهم السلام.

٣. هو أبو عبدالله أحمد بن محمّد بن سَيّار، يعرف بالسيّاري، يأتي من المؤلف ـ قدس سره ـ ترجمته في آخر الرسالة.

٤. لا يوجد رجل بهذا الاسم في الكتب الرجالية و لا في سند من أسناد الروايات التي نقلها النوري في فصل الخطاب، و الظاهر أنّ مراد المؤلف ـ قدس سره ـ أحمد بن عيّاش الذي نقل النوري من كتابه «مقتضب الأثر» كثيراً، و قد اضطرب الرجل و اختلّ في آخر عمره. أُنظر رجال النجاشي، ص ٨٥، رقم ٢٠٧؛ الفهرست، ص ٣٣، رقم ٨٩.

٥. هو محمد بن عبدالله ابن أشْتَه، أبوبكر الأصبهاني، المُقرىء، النحوي. كان من علماء العامة و كتاب المصحاف الذي نقل منه السيوطي في الإتقان كثيراً من تأليفاته و نقل النوري عنه بواسطة الإتقان. توفّى بمصر سنة ستين و ثلاثمائة. أُنظر ترجمة الرجل في معرفة القرّاء الكبار، ج ١، ص ٣٢١، رقم ٢٤٠.

٦. هو حبيب بن المعلّى السجستاني، كان من أصحاب السجاد، و الباقر، و الصادق عليهم السلام، كذا في رجال الطوسي (ص ١١٣ و ١٣٢ و ١٨٥ و ١٩٤)، دون ذكر شيء من المدح و الذمّ. و قال الكشّي في رجاله (ص ٣٤٧، رقم ٦٤٤): «محمّد بن مسعود، قال: حبيب ⇐

[* و بعضها ينتهي سنده إلى مُعَلّى بن خُنَيْس الكوفي البزّاز الذي قال جش في حقّه: «كوفي، بزّاز، ضعيف جدّاً، لا يعوّل عليه».[١]

كان مغيريّاً، ثمّ دعى إلى النفس الزكية و قتل في هذه العقيدة. و الغلاة يضيفون إليه كثيراً و لا أرى الاعتماد على شيء من حديثه.[٢]

و بعضها ينتهي سنده إلى علي بن حديد الذي قال الشيخ في حقّه في يب (في باب الرباء): «أنّه ضعيف جداً، لا يعوّل على ما ينفرد به».[٣]

← السجستاني كان أولاً شاريّاً، ثمّ دخل في هذا المذهب و كان من أصحاب أبي جعفر و أبي عبدالله ـ عليهماالسلام ـ منقطعاً إليهما».

فالرجل كان أولاً من الخوارج، ثمّ صار إمامياً واختصّ بالصادقين ـ عليهماالسلام ـ و لقول الكشّي «منقطعاً إليهما» عدّ من الممدوحين، فلعلّ المجعولات جاءت من جهة بعض الرواة عنه، كما جاء في جابر الجعفي، أو رواها قبل استبصاره.

* وجدنا من هنا إلى قوله: «إلى هذا النصب» في الصحائف المتفرّقة كما أشرنا إليه في المقدمة.

١. رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقم: ١١١٤.

٢. كذا ضعّفه ابن الغضائري في الرجال المنسوب إليه، أنظر رجال ابن الغضائري، ص ٨٧، الرقم: ١١٦، باختلاف يسير في الألفاظ.

و قد عدّه الشيخ في الغيبة (ص ٣٤٧) من السفراء الممدوحين و قال: «و منهم المعلّى بن خنيس، وكان من قوّام أبي عبدالله(ع)، و إنما قتله داود بن عليّ بسببه، وكان محموداً عنده، و مضى على منهاجه و أمره مشهور...».

فما قاله الشيخ يقتضي عدالة الرجل، بل فوقها و لكن لتعارضه مع قول النجاشي و ابن الغضائري لم يتوجّه إليه أكثر علمائنا، منهم العلامة في الخلاصة (ص ٤٠٩) و المختلف (ج ١، ص ١٣١) و ابن داود في الرجال (ص ٢٧٩) و الشيخ عبدالنبي في حاوي الأقوال (ج ٤، ص ٣١١ـ٣١٣).

٣. التهذيب، ج ٧، ص ١٠١، و في رجال الكشي (ص ٥٧٠): «قال نصر بن الصبّاح: علي بن حديد بن حكيم، فطحيّ، من أهل الكوفة، و كان أدرك الرضا عليه‌السلام».

[تفصيل] الأجوبة عن هذه الروايات

منها: أنّها نقلت في كتب قد نقلت فيها الأخبار الصريحة في الجبر أو الصريحة في التفويض أو الصريحة في سهو النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ فهذه حالها.[1]

و منها: أنّها ضعاف السند، كما تقدم.

و منها: أنّها معرضة عنها عند الأصحاب.[2]

---

١. ذكرها ـ باختلاف يسير في الألفاظ ـ السيّد المحقق البغدادي في شرح الوافية.
نشير إلى أهمّ هذه الكتب التي نقل فيها تلك الروايات وروايات التحريف مع ذكر عددها، علماً بأنّ مجموع الروايات التي نقلها المحدّث النوري من كتب الإمامية يبلغ ١٠٥٤ رواية:
الف) كتاب القرآت، لأحمد بن محمّد السيّاري الذي ضعّفه الشيخ و النجاشي و ابن الغضائري (يأتي من المؤلف ـ قدس سره ـ ترجمته نقلاً عن الكتب الرجالية في أواخر الرسالة)، تبلغ رواياته في فصل الخطاب ٣٥٠ رواية.
ب) تفسير علي بن إبراهيم القمي، تبلغ رواياته ٨٦ رواية، و هو و إن كان من أجلاء الإمامية لكنّ التفسير ـ على ما ذكره جمع من المحققين ـ منسوب إليه من غير أن يكون من مؤلّفاته، و انما هو تلفيق من املاآته على تلميذه أبي الفضل العباس بن محمّد العلوي، و قسط وافر من تفسير أبي الجارود (الملعون بلسان صادق آل محمّد عليهم السلام) ضمّه إليها أبو الفضل و أكمله بروايات من عنده.
ج) تفسير العياشي، لمحمّد بن مسعود العياشي السمرقندي. تبلغ رواياته في فصل الخطاب ٨٨ رواية. و هو أيضاً من أجلاء طائفة الإمامية، لكن التفسير قد حذف أسانيد رواياته من جانب بعض الناسخين للاختصار، فصارت الروايات مرسلة. و من جملة هذه الكتب: التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري(ع)؛ الاحتجاج للطبرسي؛ تفسير فرات بن إبراهيم الكوفي؛ كتاب السقيفة لسُليم بن قيس الهلالي. فانظر للتفصيل: صيانة القرآن من التحريف، ص ٢٢٢ـ٢٣٧.
٢. و قد ثبت في محلّه أن إعراض الأصحاب سيما عن الأخبار الصحيحة السند كاشف عن الخلل؛ لأنّ قدماء أصحابنا كانوا أصحاب الأخبار و الآثار الصحيحة لا أصحاب الآراء و الاجتهاد، فإعراضهم يكشف عن وجود الآثار الصحيحة في عدم تحريف القرآن.

و منها: ما ذكره كاشف الغطاء من أنّه لو كان قد نقصت منه شيء، لتواتر نقله، لتوفّر الدواعي عليه و لا تخذه أعداء الإسلام من أعظم المطاعن على الدين.[١]

و منها: أنّ هذه الأخبار على فرض صحّة أسانيدها ـ من باب فرض المحال ـ متناقضة، فبعضها يدلّ على أنّ المنزَل كان مشتملاً على جميع العلوم[٢] فأُسقِط، و بعضها يدل على أنّ الساقط ما كان على المخالفين.[٣]

و منها: ما ذكره كاشف الغطاء من أنّه على فرض صحّة الأسانيد بأن يراد

---

١. كشف الغطاء، ج ٢، ص ٢٩٩ باختلاف يسير في الألفاظ.

٢. لم أجد ما يدل على اشتمال الساقط على جميع العلوم و لعلّ المراد كلياتها، و قد نفى البُعد في فصل الخطاب ـ بعد نقل الإيراد عن المحقق البغدادي شارح الوافية ـ عن ذلك!

٣. كخبر الزنديق ـ كما مثّل به شارح الوافية ـ الطويل، المنقول في الاحتجاج (ج ١، ص ٣٥٨) و فيه بعد ذكره ـ عليه السلام ـ عرض القرآن الذي جمعه عليهم و إعراضهم عنه لوجود أسماء أهل الحق و الباطل فيه ما نصّه(ع): «ثمّ دفعهم الاضطرار بورود المسائل عليهم عمّا لا يعلمون تأويله إلى جمعه و تأليفه و تضمينه من تلقائهم ما يقيمون به دعائم كفرهم، فصرخ مناديهم: من كان عنده شيء من القرآن فليأتنابه. و وكلوا تأليفه و نظمه إلى بعض من وافقهم على معاداة أولياء الله، فألّفه على اختيارهم. و ما يدلّ على المتأمّل له على اختلال تميزهم و افترائهم و تركوا منه ما قدروا أنّه لهم و هو عليهم... الخبر».

وكخبر نقله في الاحتجاج (ج ١، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٨) عن أبي‌ذر الغفاري أنّه قال: «لمّا توفّي رسول‌الله(ص) جمع عليّ(ع) القرآن و جاء به إلى المهاجرين و الأنصار و عرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول‌الله(ص) فلما فتحه أبوبكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر و قال: يا عليّ اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه(ع) و انصرف ثمّ احضروا زيد بن ثابت ـ و كان قارياً للقرآن ـ فقال له عمر: إنّ عليّاً جاء بالقرآن و فيه فضائح المهاجرين و الأنصار، و قد رأينا أن نؤلف القرآن و نسقط منه ما كان فيه فضيحة و هتك للمهاجرين و الأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك...».

النقص مما خلق لا ما أُنزل، أو النقص بالنسبة مما أُنزل من السماء لا مما وصل إلى النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ أو النقص في المعاني، أو الناقص الأحاديث القدسيّة.[1]

و منها: أنّ بعضها يدل على التحريف بالزيادة و النقصان كرواية علي بن إبراهيم القمي بإسناده عن حريز، عن الصادق ـ عليه‌السلام ـ (في سورة الفاتحة): «صِراطَ من أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغيرالضّالِّينَ».[2]

و كما في العياشي من أنّهم جعلوا «آل عمران» بدل «آل محمّد»[3] و من البديهي المسلّم عند الكل، عدم وجود الزيادة في الكتاب. و ادعى الإجماع على العدم وجوه الأعلام كالمفيد[4] و الشيخ[5] و غيرهم.[6]

---

١. كشف الغطاء، ج ٢، ص ٢٩٩ باختلاف يسير في الألفاظ.

٢. تفسير القمي، ج ١، ص ٢٩.

٣. جاءت الرواية هكذا: عن هشام بن سالم قال: سألت أباعبدالله ـ عليه‌السلام ـ عن قوله تعالى: ﴿إنّ الله اصْطَفىٰ آدمَ و نُوحاً وَ آلَ إبْراهيمَ و آلَ عِمْرانَ﴾ «٣: ٣٣».
قال: «هو آل إبراهيم و آل محمّد على العالمين، فوضعوا اسماً مكان اسم» (تفسير العياشي، ج ١، ص ١٦٨، الرقم: ٣٠).

٤. فإنّه ـ رحمه‌الله ـ قال في أوائل المقالات (ص ٨١): «و عندي أنّ هذا القول [إنّ القرآن لم ينقص منه كلمة و لا آية و لا سورة] أشبه من مقال من ادعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل و إليه أميل، و الله أسأل توفيقه للصواب؛ و اما الزيادة فيه فمقطوع فسادها».

٥. و سيأتي نقل كلامه ـ رحمه‌الله ـ من المصنف قدس سره.

٦. منهم الصدوق ـ رحمه‌الله ـ فإنّه قال في الاعتقادات (ص ٨٤): «اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمّد ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ هو ما بين الدفتين و هو ما في

⬅

في مجمع البيان: «الصحيح من مذهب أصحابنا خلافه».[1] و كذا السيّد المرتضى فإنّه أصرّ غاية الإصرار و عدّد ذلك من الأمور المقطوعة التي لا ينبغي التأمل فيه، و قال: «إنّ من خالف في ذلك من الإمامية و الحشوية قوم لا يعتد بخلافهم».[2]

و قال الشيخ في التبيان: «و أمّا الكلام في زيادته و نقصانه فممّا لا يليق به، أمّا الزيادة فمجمع على بطلانه، و أمّا النقصان منه فالظاهر أيضا من مذهب المسلمين خلافه، و هو الأليق بالصحيح من مذهبنا».[3]

⇐ أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، و مبلغ سوره عند الناس مائة و أربع عشرة سورة، و عندنا أنّ «الضحى» و «الم نشرح» سورة واحدة «و لإيلاف» و «ألم تر كيف» سورة واحدة، و من نسب إلينا أنّا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب».

و منهم أيضاً ابن شهرآشوب ـ رحمه‌الله ـ فإنّه قال في متشابه القرآن و مختلفه (ج ٢، ص ٧٧): «... و الصحيح كلّ ما يروى في المصحف من الزيادة انما هو تأويل، و التنزيل بحاله ما نقص منه و ما زاد».

و منهم أيضاً العلامة الحلّي ـ رحمه الله ـ فإنّه قال في أجوبة المسائل المهناوية (ص ١٢١) عندما سأله السيّد المهنا عن التحريف بالزيادة و النقصان، أو التقديم و التأخير فقال ما نصّه: «الحقّ أنّه لا تبديل و لا تأخير و لا تقديم فيه، و أنّه لم يزد و لم ينقص، و نعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك و أمثال ذلك، فإنّه يوجب التطرق إلى معجزة الرسول عليه و آله السلام المنقولة بالتواتر».

و أنظر عبائر عدّة أخرى من الأعلام في العبارات التالية من المصنف قدس سره.

١. مجمع البيان، ج ١، ص ١٥ و تمام العبارة هكذا: «و الكلام في زيادة القرآن و نقصانه ممّا لا يليق بالتفسير. أمّا الزيادة فيه فمجمع على بطلانه، و أمّا النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا و قوم من حشوية العامة أنّ في القرآن تغييراً و نقصاناً و الصحيح من مذهب أصحابنا خلافه».

٢. الذخيرة في الكلام، ص ٣٦٤ عن سلامة القرآن من التحريف، ج ١، ص ٨٧

٣. التبيان، ج ١، ص ٣ باختلاف يسير في الألفاظ.

و منها: أنّ روايات التحريف على فرض قبولها تدل أ كثرها على أنّ فضائل علي ـ عليه‌السلام ـ و عترته أُسقطت[١]، و التصريح باسمه ـ عليه‌السلام ـ لا يلائم حديث الغدير المسلم عند الفريقين، فإنّه صريح في نصبه بأمره تعالى مع ضمانه حفظه لو بلغ فلو كان اسمه مذكوراً لم يحتج إلى هذا النصب.[٢]]

هذا بالنسبة إلى مايقرب من ثلث الروايات المنقولة في الكتاب، والبقية إمّا صريحة في إسقاط التأويلات كما ينص على ذلك كلام أمير المؤمنين ـ عليه‌السلام ـ في النهج و غيرها حيث قال: «جئتكم به كملاً مشتملاً على كيفية نزولها و المعنّى بها و أنّها نزلت ليلاً أو نهاراً، الحديث».[٣]

و امّا محكومة للأدلّة الدالّة على أنّهم أقاموا حروفه و حرّفوا

١. و من أهمّ هذه الروايات ما روي في الكافي (ج ٢، ص ٦٢٧)، و تفسير العياشي (ج ١، ص ١٩) عن أبي‌جعفر (ع) قال: «القرآن نزل على أربعة أرباع: ربع فينا، و ربع في عدوّنا، و ربع سنن و أمثال، و ربع فرائض و أحكام، و لنا كرائم القرآن».
و منها أيضاً ما روي في تفسير العياشي (ج ١، ص ١٣) بإسناده عن الصادق(ع): «لو قرىء القرآن ـ كما أُنزل ـ لألفينا مسمّين».
و منها أيضاً ما روي في تفسير العياشي (ج ١، ص ١٣) بإسناده عن أبي جعفر (ع) قال: «لو لا أنّه زيد في كتاب الله و نقص منه، ما خفي حقّنا على ذي حجى».
و منها أيضاً رواية الكافي (ج ١، ص ٤١٧) بإسناده عن أبي جعفر(ع) قال: «نزل جبرئيل بهذه الآية على محمّد(ص) هكذا: ﴿و إنْ كنتم في ريبٍ ممّا نزّلْنا على عَبْدِنا ـ في عليّ ـ فَأتوا بسورةٍ من مِثْلِهِ﴾».
٢. كذا قال أيضاً المحقق الخوئي في البيان (ص ٢٣٠)، و لا يخفى أنّ هذا من أتمّ الدلائل، و سيشير المؤلف ـ قدس سره ـ إلى تلك الطائفة من روايات التحريف مرة أُخرى و يذكر جواباً آخر.
٣. لم نجده في نهج البلاغة، لكنه روي في عدد من المصادر باختلاف يسير، منها تفسير الصافي المقدمة السادسة، ص ١١.

حدوده[١]، و امّا مبتلاة بمعارضات أقوى منها.[٢]

و جماع القول في حق تلك الروايات ـ على فرض قبول أسانيدها ـ أنّها إمّا ناظرة إلى التأويلات[٣]، أو أنّ ما نزل عليه ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ كان أكثره من هذا الموجود، و من الواضح أنّ النسبة بين المنزل من الله عليه ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ و القرآن، العموم المطلق، إذ كلّ قرآن منزل

١. و الدليل الدال ما ورد بهذا المعنى في الكافي (ج ٨ ص ٥٣) عن أبي جعفر الباقر(ع) في رسالته إلى سعد الخير: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم يروونه و لا يرعونه...».

و لتوضيح الحكومة نقول: إنّ روايات التحريف جاءت على طوائف ليست متحدة في المفاد، فمن تلك الطوائف روايات جاء فيها لفظ «التحريف» و تدل على التحريف بعنوانه، و هي تبليغ عشرين رواية؛ فمنها ما رواه الكليني (الكافي ج ٨، ص ١٢٥) و الصدوق (الخصال، باب الثلاثة، ص ١٧٤) و الكشّي (اختيار معرفة الرجال، ص ٤) بإسنادهم عن علي بن سويد، قال: «كتبت إلى أبي‌الحسن موسى(ع) و هو في الحبس كتاباً إلى أن ذكر جوابه(ع) بتمامه، و فيه قوله(ع): اؤتمنوا على كتاب الله فحرّفوه و بدّلوه».

و منها ما عن الصدوق (الخصال، ص ١٧٥) بإسناده عن جابر عن النبي(ص) قال: «يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف، و المسجد، و العترة. يقول المصحف: يا ربّ حرّفوني و مزّقوني. و يقول المسجد: يا ربّ عطّلوني و ضيّعوني. و تقول العترة: يا ربّ قتلونا و طردونا...».

فالرواية الأُولى حاكمة على تلك الطائفة من روايات التحريف و ترشدنا إلى المراد من التحريف فيها التحريف المعنوي لا اللفظي، لأنّه قال(ع) «أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده» و التحريف بهذا المعنى واقع قطعاً و ليس هو محلّ النزاع، فإنّ المبتدعة قد حرّفوا القرآن طبقاً لآرائهم و ميولهم.

٢. و سيذكر المؤلف ـ قدس سره ـ جملة من تلك المعارضات.

٣. أي قسم وافر من تلك الروايات ناظر إلى تفسير الآيات و بيان المصداق، فالساقط ما كان من هذا القبيل لا من القرآن نفسه.

و ليس كلّ منزل قرآن كالأحاديث القدسيّة[١]، فمن أين علم أنّ ما ادّعى وجوده عند عليّ[٢] ـ عليه‌السلام ـ كان كلّه قرآناً فمن المحتمل أنّه ـ عليه‌السلام ـ جمع كلّ ما سمعه عنه ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ من المنزل قرآناً كان أو غيره، و القرآن هو المنزل الخاص بعنوان التحدي و الإعجاز.

و من الواضح الأوّلي أنّ ما نقل سقوطه ليس بمثابة يعجز البشر عن الإتيان بخير منه فكيف بمثله ك «سورة الولاية»[٣] و «سورة الرجم»[٤]

---

١. فهي أيضاً تنزيل، وإطلاق لفظ التنزيل على ما نزل قرآناً فقط كان من الاصطلاحات المحدثة.

٢. إشارة إلى شبهة أقامها المحدّث النوري، و هي أنّ عليّاً(ع) كان له مصحف يخصّه، يغاير المصحف الموجود، و كان مشتملاً على زيادات ليست في المصحف الذي بأيدنا، و قد أتى به إلى القوم فلم يقبلوا منه و هذا من الأمور الثابتة و اتفق عليها الفريقان. فما كان بأيدينا ناقص و محرّف، و يدل على ذلك روايات: منها ما في التفسير الصافي (المقدمة السادسة، ص ١١) عن الإمام علي(ع) قال: «أتى بالكتاب كملاً مشتملاً على التأويل و التنزيل، و المحكم و المتشابه، و الناسخ و المنسوخ، لم يسقط منه حرف».

و منها ما رواه في الكافي (ج ١، ص ٢٨٨) بإسناده عن جابر قال: «سمعت أباجعفر(ع) يقول: ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب، و ما جمعه و حفظه كما نزّله الله تعالى إلّا عليّ بن أبي طالب و الأئمة من بعده».

٣. ذكر هذه السورة المختلفة المحدّث النوري نقلاً من كتاب دبستان المذاهب (ج ١، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧) قال المؤلف الفاسد ـ بعد ذكر أُصول عقائد الشيعة ـ: «و بعضهم يقول: إنّ عثمان أحرق المصاحف و أسقط سوراً كانت نازلة في فضل أهل البيت، منها هذه السورة: بعد البسملة. يا أيها الذين آمنوا آمِنوا بالنورين. أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي و يحذّرانكم عذاب يوم عظيم. نوران بعضهما من بعض و أنا السميع العليم. إنّ الذين يوفون بعهد الله و رسوله في آيات لهم جنّات نعيم. و الذين كفروا من بعد ما آمنوا بنقضهم ميثاقهم و ما عاهدهم الرسول عليه يقذفون في الجحيم. ظلموا أنفسهم و عصوا لوصي الرسول اولئك يسقون من حميم. إنّ الله الذي نوّر السموات و الأرض بما شاء و اصطفى من الملائكة

⟸

← و جعل من المؤمنين اولئك في خلقه يفعل الله ما يشاء. لا إله إلّا هو الرحمن الرحيم. قد مكر الذين من قبلهم برسلهم فأخذتهم بمكرهم إنّ أخذي شديد أليم. إنّ الله قد أهلك عاداً و ثموداً بماكسبوا و جعلهم لكم تذكرة فلا تتقون. و فرعون بما طغى على موسى و أخيه هرون أغرقته و من تبعه أجمعين ليكون لكم آيته و إنّ أكثركم فاسقون. إنّ الله يجمعهم في يوم الحشر فلا يستطيعون الجواب حين يسئلون. إنّ الجحيم ماواهم وإنّ الله عليم حكيم. يا أيها الرسول بلّغ إنذاري فسوف يعلمون. قد خسر الذين كانوا عن آياتي وحكمي معرضون. مثل الذين يوفون بعهدك إنّي جزيتهم جنّات النعيم. إنّ الله لذو مغفرة و أجر عظيم و إنّ علياً من المتقين و إنّا لنوفيه حقّه يوم الدين. ما نحن عن ظلمه بغافلين و كرّمناه على أهلك أجمعين فإنّه و ذريته لصابرون و إنّ عدوّهم إمام المجرمين...».

قال المحدّث النوري بعد نقلها في فصل الخطاب (ص ١٨٠): «قلت: ظاهر كلامه [أي قول صاحب دبستان المذاهب: وبعضهم يقول إنّ عثمان...] أنّه أخذها من كتب الشيعة، ولم أجد لها أثراً فيها غير أنّ الشيخ محمّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني ذكر في كتاب المثالب على ما حكي عنه أنّهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية و لعلّها هذه السورة، والله العالم».

و بعد هذا يلزم علينا ذكر أمرين: الأوّل: أن مؤلّف كتاب دبستان المذاهب ـ بما أنّه لم يسجّل اسمه في تأليفه ـ مجهول و تردّد نسبة الكتاب ـ حسب تحقيق علماء الشرق و المستشرقون ـ إلى عدّة من الفاسدين في المذهب، و آخر نظرية وصل إليها المحققون أنّه «كيخسرو بن اسفنديار» عظيم علماء المجوس في الهند. طبع الكتاب في سنة ١٣٦٢ش بتحقيق الأستاذ رحيم رضا زاده في مجلدين، حيث أورد متن الكتاب في المجلد الأول و تعليقاته في المجلد الثاني و أثبت في هذا المجلد أنّ المؤلّف هو كيخسرو.

الثاني: كتاب المثالب الذي حكيت عنه تلك العبارة لا يوجد أثر له الآن، ولم يدّع أحد مشاهدة تلك العبارة سوى نقلها بلفظ «حُكي» مجهولاً كما في عبارة المحدّث النوري، أُنظر للتفصيل: القرآن الكريم و روايات المدرستين، ج ٣، ص ١٧٢ ـ ١٧٩؛ صيانة القرآن من التحريف، ص ١٨٧ـ١٩٢.

٤. الظاهر: آية الرجم، و قد رواها في فصل الخطاب (ص ١١٠ ـ ١١٩) بطرق متعددة من كتب الشيعة و أهل السنة زاعماً سقوطها، و هي هكذا: «إذا زنيا الشيخ و الشيخة فارجموهما البتة نكالاً من الله و الله عزيز حكيم»، لاحظ للتفصيل: القرآن الكريم و روايات المدرستين، ج ٣، ص ٥٥٠ ـ ٥٥٧.

و «سورة الحفد»[1] و «سورة النورين».[2]

و حيث كان مجموع علي ـ عليه السلام ـ مشتملاً على التأويلات و كل ما نزل، و كانت على خلاف مسلك الطواغيت لم يقبلوه، فاندفع إشكال أنّ عدم قبولهم مجموعه، كاشف عن الإسقاط و التحريف.[3]

و اما إشكال إحراق عثمان أو دفنه سائر المصاحف[4] فمن الممكن القريب أنّه حيث رأى أنّ كلا من القرّاء كتب في مصحفه ما سمعه أو خطر بباله من التأويلات أو اختلاف القراءات[5]، فأتلفها و حصر بالقرآن المنزل

---

١. ذكرها و كذا سورة الخلع في فصل الخطاب (ص ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٧٢) نقلاً عن الإتقان (ج ١، ص ٦٥ و ج ٢، ص ٢٦) و الدرّ المنثور (ج ١، ص ٣) و مجمع الزوائد (ج ٧، ص ١٥٧) و اشتهر السورتان بدعائي الخلع و الحفد، قنت بهما في الصلاة بعض الصحابة، و روي ثبوتهما في مصحف أُبيّ بن كعب هكذا: «اللهم إنّا نستعينك و نستغفرك و نثني عليك و لا نكفرك و نخلع و نترك من يفجرك. اللهم إياك نعبد و لك نصلّي و نسجد و إليك نسعى و نحفد، نرجوا رحمتك و نخشى عذابك، إنّ عذابك بالكافرين ملحق».

٢. اسم آخر لسورة الولاية.

٣. قد ذكرنا أنّ الإشكال وجود الروايات الدالّة على أنّ مصحف الإمام عليّ(ع) مشتمل على أبعاض ليست موجودة في القرآن الذي بأيدينا؛ فما ذكره المؤلف ـ قدس سره ـ هنا صورة أُخرى عن الإشكال.

٤. و تقرير الإشكال هكذا: لقائل أن يقول: لا يخلو من أن يكون في تلك المصاحف ما هو في هذا المصحف أو كان فيها زيادة أبعاض على ما هو في أيدي الناس، فإن كان فيها ما هو في أيدي الناس فلا معنى لجمعه أولاً إن كان الجامع هو و لإحراقه ثانياً و لا يظنّه ذوقهم، و إن كان فيها زيادات على ما في أيدي الناس و قصد إبطال بعض القرآن فهذا هو الذي نحن بصدد إثباته.

٥. و هي الاختلاف في ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، و كيفيتها من تخفيف و تشديد و غيرهما، و ذلك لا ينافي الاتفاق على أصلها.

على النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ بلسان قريش.[1]

و مسألة اختلاف القراءة، أكثرها من اختلاف لهجات طوائف العرب و قليلها من أخبار الآحاد. فأصل[2] القرآن متواتر بين المسلمين، داخل في الضروريات،[3] العلم الإجمالي حاصل بكون إحدى القراءات هي المنزل، و ينحل هذا العلم و يتعين أنه هي القراءة الموجودة بأيدي الناس[4]، و ذلك لأمر الأئمة ـ عليهم السلام ـ بقراءته و التمسك به و عرض الأخبار عليه و قراءته كما يقرأه الناس المسلمون[5]. فلا إشكال

---

۱. ورد في صحيح البخاري (ج ٦، ص ۹۹) بإسناده عن أنس: «... أرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف ثمّ نردّها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت و عبدالله بن الزبير و سعيد بن العاص و عبدالرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، و قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنّه انما نزل بلسانهم».

۲. الأولى تبديل الفاء بالواو.

۳. لأنّ القرآن انّما يثبت بالتواتر لا بالآحاد، لتوفر الداوعي على نقل ما كان أساساً للدين الإسلام وكلّ شي تتوفر الدواعي على نقله ينحصر طريق ثبوته بالتواتر، و هذا ممّا اتفق المسلمون عليه أهل السنة و الشيعة. و لا صلة بين تواتر القرآن و عدم تواتر القراآت حتى يقال: نفي تواتر القراآت يوجب نفي تواتر القرآن، لأنّ الاختلاف في كيفية الكلمة لا ينافي الاتفاق على أصلها، فالقرآن شيء و القراآت شيء آخر.

٤. و هي ما ينطبق على قراءة عاصم برواية حفص.

٥. فقد جاء في الكافي (ج ۲، ص ٦۳۱، كتاب فضل القرآن، باب النوادر) بإسناده عن سفيان بن السمط قال: سألت أباعبدالله(ع) عن تنزيل القرآن، قال: «إقرأوا كما عُلّمتم» و جاء عنه(ع) أيضاً في الكافي (ج ۲، ص ٦۳۳): «إقرأ كما يقرأ الناس». و سنذكر في الذيل ما يتعلق بالروايتين.

على هذا[١] و لو لم نقل بتواتر القراءات عن النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ

---

١. أي على اختلاف القراآت، حيث تمسك النوري في الدليل العاشر من كتابه بمسألة اختلاف القراآت، فقال: «لا إشكال و لا خلاف بين أهل الإسلام في تطرق اختلافات كثيرة و تغييرات غير محصورة في كلمات القران و حروفه و هيئاته فاستقرّ آراء المخالفين إلى اختيار ما اختاره سبعة منهم أو عشرة. ثمّ إنّه لا بد من انتهاء ما اختاروه و غيره مما يحتمل صحته إلى النبي(ص) كما زعموه أيضاً و ادعوه في المقام، فيكون القرآن في نفسه و عند نزوله مبنياً على الاختلاف، و حيث إنّ القرآن نزل في جميع مراتبه بنحو واحد لا تغيير فيه و لا اختلاف، كان جميع ما ذكروه غير الوجه الواحد المجهول المردد فيه غير مبتنية إلى رسول‌الله(ص) و قراءة القرآن به قراءة بغير ما أنزل الله. و ظاهر المصحف الموجود الدائر غير خالص عن بعضه أو أكثره فهو حينئذٍ غير مطابق لما أُنزل عليه(ص) إعجازاً و هو المقصود. و هذا الدليل و إن كان غير واف لإثبات نقصان السورة و الآية و الكلمات، لعدم شمول تلك الاختلافات لها إلّا أنّه يمكن تتميمه بعدم القول بالفصل».

هذا خلاصة كلامه و قد عرفت ـ فيما تقدم ـ أنّ القرآن شيء و القراآت شيء آخر. و أمّا ما قاله من جهالة الواحد المنزل فهو أيضاً مردود، لأنّ قوله ـ عليه‌السلام ـ «اقرأ كما يقرأ الناس» ناظر إلى أشهر القراآت و الأشهر و المتداول بين الناس منذ الصدر الأوّل حتى عصرنا ما ينطبق على قراءة عاصم برواية حفص و لذلك اختاره سيّدنا المؤلف ـ قدس سره ـ و هي بنفسها قراءة أُبيّ بن كعب (سيّد القرّاء) التي جمع عثمان المصاحف عليها حيث كان المملي أُبيّاً؛ فقد جاء في كنز العمال (ج ٢، ص ٥٨٧) عن عطاء: «أنّ عثمان بن عفان لمّا نسخ القرآن في المصاحف، أرسل إلى أُبيّ بن كعب فكان يملي على زيد بن ثابت، و زيد يكتب، و معه سعيد بن العاص يعربه، فهذا المصحف على قراءة أُبيّ و زيد».

كما جاء في الكافي (ج ٢، ص ٦٣٤) عن أبي عبدالله(ع) أنّه قال: «... أمّا نحن فنقرأ على قراءة أُبيّ» لا ينافي ما ذكرناه من اشتهار القراءة التي تنطبق مع قراءة عاصم برواية حفص و أنّها المراد من قوله(ع): «اقرأ كما يقرأ الناس» لأنّ قوله(ع): «أمّا نحن فنقرأ على قراءة أُبيّ» اشارة إلى توحيد المصاحف و القراءات على عهد عثمان حيث كان المملي أُبيّاً، فقوله(ع) الأخير مؤيد أيضاً لما ذكرناه.

←

أو عن القرّاء.[١]

هذا، فإذن لا حاجة إلى الاستدلال على عدم التحريف و يكفينا بطلان أدلّة التحريف و هناك أدلّة على العدم:

[أدلّة على عدم التحريف]

منها: قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ﴾[٢]. و من الواضح أنّ المراد بـ«الذكر» ليس النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ لمكان التنزيل[٣]، فإنّه تعالى ضمن حفظه مع التأكيدات التي تراها.[٤]

و منها: أخبار الثقلين حيث قال: «تمسكوا بها و أنّهما لن يفترقا»، و من

← أضف إلى ذلك أنّه لو كان لسائر القراآت تلك الشهرة لنقلت إلينا و توجد نسخ كثيرة طبقاً عليها و لم ينحصر طبع المصاحف في العصر الحاضر ـ إلّا ماندر ـ بقراءة عاصم، فتأمّل.

و أمّا ما قاله من تتميم دليله الواهي بعدم القول بالفصل فقال الأستاذ في صيانة القرآن من التحريف (ص ٢٢٠): «أمّا مسألة التتميم بعدم القول بالفصل، فلا موضوع لها أوّلاً. و ثانياً: هي مسألة أصولية تخصّ الأمور النظرية العقلية دون العلوم النقلية المبتنية على أساس النقد و التمحيص».

١. لعدم وجود الملازمة بين تواتر القرآن و بين عدم تواتر القراآت لما ذكرناه سابقاً، فراجع. و الحق و المعروف عند الشيعة عدم تواتر القراآت، أنظر للتفصيل البيان، ص ١٢٣ ـ ١٥٠.

٢. الحجر (١٥): الآية ٩.

٣. و قد ذكر النوري في تأويل هذه الآية وجوهاً واهية، أنظر للتفصيل: البيان، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩؛ صيانة القرآن من التحريف، ص ٤٣ ـ ٤٨.

٤. و هي كلمة «إنّ» و لام التوكيد و الاستفادة من ضمير الجمع (نا) و وصف الجمع و تقديم المجرور على متعلّقه.

المعلوم إمكان التمسك بالعترة[1] فلو كان المراد بالكتاب، الكتاب الذي كان عند عليّ ـ عليه‌السلام ـ و قلنا لمغايرته مع ما بأيدينا، لم يتمكن العباد من التمسك به[2]، و الأئمة ـ عليهم‌السلام ـ تمسكوا بخبر الثقلين مراراً في كلماتهم، فلا يقال: إنّه ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ قال: «لن يفترقا»، و لكن الأمّة فرّقت بينهما.

و منها: أخبار عرض الروايات المنقولة عنهم ـ عليهم‌السلام ـ على الكتاب و أنّ ما خالفه زخرف أو باطل أو يضرب على الجدار و نحوها.[3]

و منها: قول الثاني عند وفاة النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ بمحضره:

---

١. باتباع أوامرهم و نواهيهم و هذا شيء لا يتوقف على الاتصال بالإمام و المخاطبة معه شفاهاً؛ فإنّ التمسك بالعترة لا يتصور له غير ذلك المعنى الذي لم يتوقّف تحققه بملاقاة الإمام سواء يمكن للمتمسك الوصول إلى الإمام كزمان الحضور غالباً أم لم يمكن كزمان الغيبة.

٢. لأنّ التمسك بالقرآن لا يتصور إلّا بوجوده بين أيدينا، فلا بد من كون الصحيح منه موجوداً بين الأمّة، و مجرّد وجوده عند الحجة(ع) مع غيبته أيضاً و عدم إمكان الوصول إليه(ع) لا يكفي. أُنظر للتفصيل البيان، ص ٢١٠ـ ٢١٣.

٣. فقد جاء في الكافي (ج ١، ص ٦٩) بإسناده عن أيوب بن الحر قال: سمعت أباعبدالله(ع) يقول: «كلّ شيء مردود إلى الكتاب و السنة، و كلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف».

و فيه أيضاً (ج ١، ص ٦٩) بإسناده عن السكوني، عن أبي عبدالله(ع) قال: «قال رسول‌الله(ص): إنّ على كلّ حقّ حقيقة، و على كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، و ما خالف كتاب الله فدعوه».

و في ذلك المعنى روايات أُخر، فلاحظ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٧٨ ـ ٨٠

و سيذكر المؤلف ـ قدس سره ـ تقريب الاستدلال بتلك الروايات عند إعادة ذلك الدليل بنفسه.

«حسبنا كتاب‌الله» الظاهر أنّه كان‌هناك كتاب مدوّن عندالناس وبأيديهم.[1]

و منها: بُعد اشتمال الكتاب المنزل على أسماء الطواغيت و سبابهم و الوقيعة في حقهم في زمانه ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ مع ما يعلم من شدة مداراته ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ معهم.[2]

و منها: أنّ الكفار من شدة إعجابهم بآيات القرآن كانوا يحفظونها

---

١. لعدم صحّة إطلاق الكتاب على ما كان في الصدور؛ بل ولا على المكتوب إذا كان منتشراً غير مجتمع. و القائل بالتحريف لابد له أن يدعي وقوعه من الخلفاء. و لا يتمّ ذلك إلّا بإنكار جمع القرآن في عهد النبي(ص) و انقطاع تواتر القرآن. فالجامع و هو المحرّف إمّا أن يكون الشيخين أو عثمان أو كلّهم، بمعنى أنّ الثالث أسقط من القرآن ما كان عليهم و لم يوفّق سابقيه على حذفه، فأسقطه تكميلاً لعملهما، و أمّا دعوى وقوع التحريف منهم من دون التعمّد فباطل قطعاً لأنّه يستلزم احتمال عدم وصول القرآن إليهم بتمامه و لو بنقل بعض الحفّاظ من صدورهم و هذا لا يظنّه ذو فهم و يدلّ على بطلانه كثير من الروايات و الشواهد التأريخية. و بالخلاصة إذا ثبت جمع القرآن في زمان النبي(ص) و عدم انقطاع تواتره لم يبق مجال كثير لمدّعي التحريف، و سنذكر تفصيل المطلب حين يذكر المؤلف ـ قدس سره ـ بأن الحقّ كون القرآن مجموعاً في زمان النبي(ص)، فانتظر.

٢. ردّ على قسم من روايات التحريف، مدلولها حذف فضائح القوم و قد نقلنا عدّة منها، و منها أيضاً ما في الكافي (ج ٢، ص ٦٣١) مرسلاً عن أحمد بن محمّد بن أبي‌نصر قال: دفع إليّ أبوالحسن(ع) مصحفاً و قال: «لا تنظر فيه. ففتحته و قرأت فيه: ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم و أسماء آبائهم، قال: فبعث إليّ: ابعث إليّ بالمصحف».

فذكر المؤلف ـ قدس سره ـ في ردّ تلك الروايات ما عرفته و بمثلها قال شيخ الفقهاء، الشيخ جعفر في كشف الغطاء (ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩) ـ في ضمن ردّ أخبار النقيصة ـ ما نصّه: «ثمّ كيف يكون ذلك و كانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته و حروفه. و خصوصاً ما ورد أنّه صرّح فيه بأسماء كثير من المنافقين في بعض السور ومنهم فلان وفلان، وكيف يمكن ذلك و كان من حكم النبي(ص) الستر على المنافقين و معاملتهم بمعاملة أهل الدين...».

و يتلونها أكثر من حفظهم و قراءتهم من قصائد الشعراء كامرء القيس، فالعادة مقتضية بحفظها و صيانتها.

و منها: ما ورد من ختم الصحابة عدة ختمات و قراءة القرآن على النبي[1] صلّى الله عليه و آله و سلّم.

و منها: أخبار النهي عن قراءة القرآن كلّه في ليلة و أنّه لا يسوغ أن يختم القرآن في أقلّ من ثلاثة.[2]

---

١. فمن تلك الروايات ما روي في كنز العمال (ج ٢، ص ٥٩٠) عن محمّد بن كعب القرظي قال: «كان ممن ختم القرآن و رسول الله(ص) حي عثمان بن عفان و عليّ بن أبي طالب و عبدالله بن مسعود».

و منها ما ورد في السنن الكبرى (ج ٢، ص ٣٩٦) «عن أُبيّ بن كعب أنّه كان يختم القرآن في كلّ ثمان و عن تميم الداري أنّه كان يختمه في كلّ سبع».

و منها ما ورد في مسند أحمد (ج ٥، ص ١٢٤) عن يحيى بن يعمر عن سليمان ابن صرد عن أبي بن كعب قال: «قرأت آية و ابن مسعود خلافها فأتيت النبي(ص) فقلت: ألم تقرئني آية كذا و كذا قال: بلى...».

وقال السيد المرتضى في جواب المسائل الطرابلسيات: «... إنّ القرآن كان على عهد رسول الله(ص) مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن... حتى عين النبي(ص) على جماعة من الصحابة حفظهم له، وكان يعرض على النبي(ص) و يتلى عليه، و انّ جماعة من الصحابة مثل عبدالله بن مسعود و أبيّ بن كعب و غيرهما ختموا القرآن على النبي(ص) عدة ختمات وكلّ ذلك يدل بأدنى تأمل على أنّه كان مجموعاً مرتباً غير منثور و لا مبثوث...»، الذخيرة في الكلام، ص ٣٦٣.

٢. فمن تلك الروايات ما جاء في الكافي (ج ٢، ص ٦١٧) عن علي بن أبي حمزة قال: دخلت على أبي عبدالله(ع) فقال له أبوبصير: «جعلت فداك أقرأ القرآن في شهر رمضان في ليلة؟ فقال: لا، قال: ففي ليلتين؟ قال: لا، قال: ففي ثلاث؟ قال: ها و أشار بيده، ثم قال...».

و تقريب الاستدلال أنّ ما جاء في تلك الروايات و ما شابهها يدل على إمضاء الموجود؛ إذ لو قلنا بالتحريف ـ نعوذ بالله ـ ووجود الصحيح عند الأئمة ـ عليهم السلام ـ لم يمكن لأحد

⇐

و منها: أنّه ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ في شدّة الخوف من المنافقين و المداراة معهم و تأليف قلوبهم، حتّى أنّه ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ أخفى أمر تبليغ الولاية يوم الغدير حتّى وعده الله الحفظ في حجة الوداع، فلو كان اسم عليّ ـ عليه السلام ـ بالولاية مذكوراً في السور المتقدمة صريحاً لما كان لخوفه و إخفاءه وجه.

و منها: ورود الروايات أنّه كانت إذا نزلت آية أمر النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ بوضعها في أيّ موضع من القرآن.[1]

ختمه؛ لعدم صدق القرآن على المحرّف الباطل. و قول المحدّث النوري ـ بعد نقل ذلك الدليل عن الصدوق(ره) ـ بأن بناءهم ـ عليهم السلام ـ على إمضاء الموجود و تبعية غيرهم فيه اعتراف ببطلان أخبار التحريف، إذ كيف يجمع الإمضاء مع أخبار مدلولها عدم الامضاء، فهل هذا إلّا التناقض؟ و قوله أيضاً بأن المراد من القرآن في تلك الروايات الدائر بين الناس للانصراف، قول سخيف، إذ لنا أن نقول إنّ الدائر هو الحقيقي الواقعي قطعاً و حمله على المحرّف يتوقف على صحّة مدعاه (و هو التحريف) فما قوله إلّا مصادرة للمطلوب.

١. فمنها ما ورد في مسند احمد (ج ٤، ص ٢١٨) عن عثمان بن أبي العاص حيث يقول: «كنت جالساً عند رسول الله(ص) إذ شخص ببصره ثمّ صوّبه ثمّ قال: أتاني جبريل(ع) فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من هذه السورة».

و منها ما روي في مناهل العرفان (ج ١، ص ٢٤٠) عن ابن عباس أنّه قال: «كان رسول الله(ص) إذا نزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب فقال: ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا و كذا».

و تقريب الاستدلال أنّ تلك الروايات بضميمة روايات أُخر سنذكرها، تدل على كتابة القرآن و جمعه و تواتره في زمان النبي(ص)، و تصور انقطاع التواتر و هدم ما كتب في عهد النبي مع شدة اهتمام الصحابة بحفظه تصور غير معقول، فالقائل بالتحريف لابد له أن يثبت خلاف ذلك، و أنّ الجامع هو الخلفاء كما سعى النوري في ذلك و تمسك

و منها: تعارض أخبار التحريف بعضها مع بعض في تعيين الساقط[1] و عدد الآي.[2]

⇐ بروايات رواها أهل السنة حول جمع الخلفاء التي يفهم منها عدم تواتر الآيات و إثباتها بشاهدين أو بشهادة رجل واحد، و سنذكر تفصيل المطلب حين يذكر المؤلف ـ قدس سره ـ بأن الحقّ كون القرآن مجموعاً في زمان النبي(ص)، فانتظر.

١. فمن هذه الموارد ما روي في سقوط آية الرجم بطرق متعدّدة من كتب الشيعة و أهل السنة، فإنّ واحداً من روايات التي رويت في سقوطها لا يشترك مع رواية أُخرى في جميع الألفاظ و إليك هذه الروايات:

أ. جاء في الفقيه (ج ٤، ص ٢٦) روى هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال: «قلت لأبي عبدالله(ع) في القرآن رجم؟ قال: نعم. قلت: كيف؟ قال: الشيخ و الشيخة فارجموها البتة فإنّهما قضيا الشهوة».

ب. روي في الكافي (ج ٧، ص ١٧٧ عن وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٣٤٧) بالإسناد عن يونس، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله(ع) قال: «الرجم في القرآن قول الله عزوجل: إذا زنى الشيخ و الشيخة فارجموهما البتة فإنّهما قضيا الشهوة».

ج. روي في مسند أحمد (ج ٥، ص ١٣٢): «الشيخ و الشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله و الله عليم حكيم».

د. و في الإتقان (ج ٣، ص ٧٦ نقلاً عن الحاكم) عن زيد بن ثابت قال: «سمعت رسول الله(ص) يقول: الشيخ و الشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة».

و قد ذكر المحدّث النوري عدة أُخر من تلك الروايات في دليله الثالث (ص ١١٠ـ١١٩)، لا مجال لنقلها، و فيما نقلنا كفاية، و القول بأنّها روايات و من الممكن نقلها بالمعنى سخيف؛ لأنّ الرواة عالمون بعدم جواز ذلك في نصوص القرآنية و الأدعية.

٢. و إليك هذه الروايات:

أ. روي في الكافي (ج ٢، ص ٦٣٤) عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله(ع) قال: «إنّ القرآن الذي جاء به جبرئيل(ع) إلى محمّد(ص) سبعة عشر ألف آية».

⇐

و منها: أنّه دلّت بعض أخبار التحريف على أنّه سقط اسم عليّ ـ عليه السلام ـ في موارد كثيرة[1] و يعارضه صحيحة أبي‌بصير المروية في الكافي، قال: قلت له: إنّ الناس يقولون فما له لم يسمّ عليّاً و أهل بيته في كتاب الله! قال: «قولوا لهم إنّ رسول‌الله ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ نزلت عليه الصلاة و لم يسمّ لهم ثلاثاً و لا أربعاً...».[2]

و منها: حكومة بعض الروايات الدالّة على كون الساقط من قبيل التفسير

ب. أحمد بن محمد السيّاري في كتاب القراآت (مخطوط) عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم قال: قال أبوعبدالله(ع): «القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمّد(ص) عشرة ألف آية».

قال في فصل الخطاب (ص ٢٣٩) بعد نقل هذه الرواية: «كذا في نسختي و هي سقيمة و الظاهر سقوط كلمة سبعة قبل عشرة، لاتحاده متناً و سنداً لما في الكافي؛ بل لا يبعد كون ما فيه مأخوذاً منه فإنّ محمد بن يحيى يروي عن السيّاري».

أقول: ما قاله في عدم بُعد أخذ الكافي عن كتاب القراآت، صحيح و لكن من الممكن زيادة كلمة سبعة في الكافي و كون الصحيح ما في كتاب القراآت، و أضف إلى هذا التعارض في نقل رواية واحدة نقل المحدّث الفيض في الوافي (ج ٩، ص ١٧٨١) الحديث عن الكافي بلفظ «سبعة آلاف آية»، و هذا يدل على أنّ نسخة الكافي عنده كانت بهذا اللفظ.

ج. المولى محمد صالح في شرح أصول الكافي (ج ١١، ص ٨٧) عن كتاب سليم بن قيس الهلالي: «أنّ أمير المؤمنين(ع) بعد وفاة رسول‌الله(ص) لزم بيته و أقبل على القرآن يجمعه و يؤلفه، فلم يخرج من بيته حتى جمعه كلّه و كتب على تنزيله الناسخ و المنسوخ منه و المحكم و المتشابه و الوعد و الوعيد و كان ثمانية عشر ألف آية».

١. و قد نقلنا تلك الطائفة من روايات التحريف في ذيل قول المؤلف ـ قدس سره ـ: «إنّ روايات التحريف على فرض قبولها تدل أكثرها على أنّ فضائل علي(ع)...»، فراجع و لا حظها.

٢. الكافي، ج ١، ص ٢٨٦.

و بيان المراد أو المصداق على أخبار التحريف و أنّ تحريفهم إيّاه معنوي، كما في رواية الفضيل بن يسار[١] المروية في الكافي، عن أبي الحسن الثاني ـ عليه السلام ـ قال: قلت له: ﴿هذا الذي كنتم به تكذبون﴾ قال: «يعني أمير المؤمنين عليه السلام. قلت: تنزيل؟ قال: نعم».[٢]

فإنّه ظاهر في كون المراد بالتنزيل، بيان الله النازل على النبي ـ صلّى الله عليه و آله ـ و إن لم يكن من القرآن.[٣]

[* و منها: [قوله تعالى]: ﴿وَ إِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ﴾.[٤] و ورود التحريف عليه إتيان الباطل من خلفه.[٥]

و منها: الأخبار المتواترة الدالّة على عرض الروايات على الكتاب[٦]، والعرض على المحرّف المبدّل لا وجه [له]، و على المنزل المحفوظ لا يستطاع، و أكثر الأخبار الآمرة بالعرض صادرة بعد عصر النبوة عن الأئمة عليهم السلام.[٧]

---

١. الصحيح: محمد بن الفضيل.

٢. الكافي، ج ١، ص ٤٣٥، و الخبر طويل، و ما نقله المصنف ـ قدس سره ـ وقع في آخره.

٣. التنزيل: مصدر مزيد فيه، و أصله النزول فقد يستعمل و يراد به ما نزل مطلقاً و إطلاقه على ما نزل قرآناً فقط من الاصطلاحات المحدثة، أنظر للتفصيل البيان، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

* وجدنا من هنا إلى قوله: «فصاحة الكلام كما ترى» في الأوراق المتفرقة كما أشرنا إليه في المقدمة.

٤. سورة فصّلت: ٤١ ـ ٤٢.

٥. لأنّ التحريف أكمل مصاديق الباطل. أنظر للتفصيل البيان، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

٦. قد ذكرنا بعض تلك الروايات فيما سبق من ذكر هذا الدليل بنفسه دون تقريب الاستدلال.

٧. و هذا الدليل حسن، أشار إليه عدّة من العلماء و لا يمكن الخدشة فيه بما قاله النوري في ردّه حيث إنّه ـ بعد نقل الدليل ـ قال: «و الجواب أنّ ما ورد عنه (ص) في ذلك لا ينافي ما

ومنها: لو قيل بالسقوط لارتفع الوثوق في الرجوع إليه، لمكان العلم الإجمالي[1]، فتختل حال الظواهر.[2]

= ورد في التغيير بعده(ص)، و ما جاء عنهم ـ عليهم‌السلام ـ فهو قرينة على أنّ الساقط لم يضرّ بالموجود وتمامه من المنزل للاعجاز فلا مانع من العرض عليه مضافاً إلى اختصاص ذلك بآيات الأحكام فلا يعارض ما ورد في النقص فيما يتعلق بالفضائل و المثالب».

أقول: أمّا ما قاله من عدم المنافاة بما ورد بعده(ص) فلا يظنّه ذوفهم؛ لأنّه و بعض من اشترك معه في القول بالتحريف، يقول بالتحريف بعد النبي(ص) في قليل من الزمان (عصر الخلفاء الثلاثة) فعلى هذا يلزم تخصيص قوله(ص) و هو في مقام جعل الميزان بمن عاصره من الصحابة فهل يلتزم بذلك من له أدنى فضل؟ أضف إلى ذلك إمكان وصول كثير من الصحابة إليه(ص) و المخاطبة معه(ص) فحينئذٍ لم تبق فائدة في قوله(ص) ـ نعوذ بالله ـ و الحال أنّه في مقام جعل الميزان لمعرفة الصحيح من السقيم إلى يوم القيامة. و امّا ما قاله من أنّ ما جاء عنهم ـ عليهم‌السلام ـ قرينة على أنّ الساقط لم يضرّ بالموجود فهذا أيضاً مردود لأنّ قرينيتها تتوقف على القول بالتحريف، فما دام لم يثبت لا يمكن القول بها؛ لأنّه من قبيل المصادرة على المطلوب فحينئذٍ أخبار العرض معارضة لجميع أخبار التحريف بفحواها و تدل على إمضاء الموجود.

و امّا ما قاله من اختصاص العرض بآيات الأحكام فلا يعارض ما ورد في النقص فيما يتعلق بالفضائل والمثالب فهو أيضاً مردود ولنا عرض نفس أخبار التحريف على هذا الموجود بأيدينا فإذا فعلنا ذلك نجدها مخالفة له لدلالتها على أنّه ليس ذلك الكتاب النازل على رسول‌الله(ص) و الحال أنّه عزّوجلّ يقول: ﴿إنّا نحن نزّلنا الذكر و إنّا له لحافظون﴾.

١. أي العلم الإجمالي بوقوع الخلل في الظواهر بذلك.

٢. هذا رأي المؤلف ـ قدس سره ـ و قد قال جماعة من المحققين إنّ القول بوقوع التحريف لا يمنع من التمسك بالظواهر منهم المحقق الأنصاري في الرسائل (ج ١، ص ٦٦، التنبيه الثالث) قال: «إنّ وقوع التحريف في القرآن ـ على القول به ـ لا يمنع من التمسك بالظواهر، لعدم العلم الإجمالي باختلال الظواهر بذلك، مع أنّه لو علم لكان من قبيل الشبهة الغير المحصورة. مع أنّه لو كان من قبيل الشبهة المحصورة، أمكن القول بعدم =

ومنها: أنّ الإسقاط مع شدة هذا الضبط و الاهتمام به خارج عن مجاري العادة.[1]

و من الوجوه المؤيدة لعدم التحريف أنّ الناقص إن كان جزءاً من الكلام مربوطاً به بحيث يكون لهذا الجزء دخل في الفصاحة، يلزم النقص في فصاحة كلام الله، فيلزم عدم كون ما بأيدينا معجزاً أبدياً.

و دعوى احتمال كون الساقط بحيث لا تختل بسقوطه فصاحة الكلام كما ترى.[2]]

إذا دريت ما تلونا عليك فبالله تعالى يجوز عقلك ـ لو لم تعقله بعقال الشبهات ـ التحريف بأمثال هذه الأدلة الواهية التي عمدتها عند أرباب التحريف الروايات التي قد عرفت حالها كلا ثمّ كلا.

⇐ قدحه، لاحتمال كون الظاهر المصروف عن ظاهره من الظواهر الغير المتعلّقة بالأحكام الشرعية العملية التي أمرنا بالرجوع فيها إلى ظاهر الكتاب، فافهم».

أقول: لعلّ المؤلف ـ قدس سره ـ احتمل ـ في فرض السقوط ـ أنّ بعض الظاهر المصروف عن ظاهره من الظواهر المتعلقة بالأحكام الشرعية، و يؤيده ملاحظة الروايات الواردة المجعولة حول جمع القرآن و شطر من أخبار التحريف، أو احتمل منع خروج غير آيات الأحكام (و هي الآيات المتعلقة بالقصص و الوعد و الوعيد و الأمثال و المواعظ) عن محلّ الابتلاء (و قد ذكر علماؤنا لإثبات دخول جميع القرآن في موضع الابتلاء طرقاً) فلا تختص حجية الظواهر بآيات الأحكام، و عليه فالعلم الإجمالي بوقوع الخلل في بعض الظواهر بواسطة سقوط القرائن يمنع عن حجية أصالة الظهور في جميع الآيات فلا محيص عن منع السقوط كما فعله المؤلف ـ قدس سره ـ و سائر العلماء.

١. فمن لاحظ الجوامع الحديثية والتواريخ يجد شدة اهتمام الصحابة بحفظ القرآن وختمها ويقطع بتواترها من عهدالنبي(ص) إلى الآن، و قد مرّ بعض ما يدل على ذلك و يأتي بعض آخر.

٢. و هو خلاف الفرض.

[دلائل مدعي التحريف والجواب عنها]

و لهم أدلّة أُخرى أعرضنا عن ذكرها لوضوح بطلانها كالتمسك بأنّه ما وقع في الأمم السالفة لابد أن يقع في هذه الأمّة، و المعلوم أنّه وقع التحريف في التوراة و الانجيل و لا بد أن يقع في كتابنا.[1]

و فيه المنع صغروياً و كبروياً.[2]

---

١. الدليل مركب من مقدمتين: الأول أنّ كلما وقع في الأُمم السالفة يقع في هذه الأُمّة. و قد أخذ النوري تلك المقدمة من بعض الروايات، نقلها من طريقي الشيعة و أهل السنة، فمنها ما رواه الصدوق في كمال الدين و تمام النعمة (ص ٥٧٦، الباب ٥٤) عن غياث بن ابراهيم، عن الصادق(ع)، عن آبائه(ع) قال: قال رسول‌الله(ص): «كلّ ما كان في الأمم السالفة فإنّه يكون في هذه الأمّة مثله، حذوالنعل بالنعل و القذّة بالقذّة».

و المقدمة الثانية: وقوع التحريف في التوراة و الانجيل فقال النوري في فصل الخطاب (ص ٣٥): «وقوع التغيير و التحريف في الكتابين و أنّ الموجود بأيدي اليهود و النصارى غير مطابق لما نزل على موسى و عيسى ـ على نبيّنا و آله و عليهماالسلام ـ بمكان من الوضوح؛ بل هو مقطوع به بعد ملاحظة الآيات الكثيرة و الأخبار المتواترة و إجماع المسلمين. بل ملاحظتهما في أنفسهما كافية في إثبات المطلب و مغن عن الاستدلال عليه بها و قد تعرض جماعة لذكر الشواهد الداخلية فيهما الدالة على المغايرة بينهما و بين ما نزل عليهما ـ عليهماالسلام ـ و نحن نشير إلى بعضها...».

ثمّ برهن المحدث النوري (إلى ص ٥٣) على وقوع التحريف في التوراة و الإنجيل.

٢. أمّا منع الصغرى و هي وقوع التحريف في التوراة و الإنجيل فلأنّ ما نطق به القرآن و شهدت به الأخبار هو التحريف المعنوي لا اللفظي بتبديل النصّ أو الزيادة أو النقص؛ إذ تأريخ العهدين يشهد بضياع نسخهما الأصلية قبل مجيء الإسلام بقرون و أنّ الموجود منهما تراجم ناقصة و التحريف اللفظي وقع في هذه التراجم. و قد ذكر الأُستاذ في صيانة القرآن من التحريف (ص ١٣٣ ـ ١٥٠) فهرساً موجزاً عن تأريخ الكتابين و قصة حياتهما فلاحظ تفصيل ذلك فيها.

⟵

و كالتمسك بالأخبار الواردة أنّ القرآن عند الأئمة و يظهره المهدي عجل الله فرجه.[1]

و فيه أنّه لا ينافي القول بعدم التحريف، إذ القرآن مع جميع تأويلاته و بطونه و مراداته و أمثاله و كيفية نزوله عندهم.[2]

و كالتمسك بأخبار[3] «اقرأ القدر كما أُنزلت لا كما يقرؤها الناس»

⬅ و اما منع الكبرى فقال المحقق الخوئي في البيان (ص ٢٢٠ ـ ٢٢١) ما موجزه: الروايات المشار إليها أخبار آحاد لا تفيد علماً و لا عملاً، و دعوى التواتر فيها جزافية و لم يذكر من هذه الروايات شيء في الكتب الأربعة. و كثير من الوقائع التي حدثت في الأمم السابقة لم يصدر مثلها في هذه الأمة كعبادة العجل، و تيه بني إسرائيل أربعين سنة، و غرق فرعون و أصحابه و ملك سليمان للإنس و الجن... و هذا أدلّ الدليل على عدم إرادة الظاهر من تلك الروايات، فلا بد من إرادة المشابهة في بعض الوجوه و يكفي في صحّة التشابه و وقوع التحريف عدم اتباعهم لحدود القرآن و إن أقاموا حروفه كما في الرواية التي تقدمت (الباقر(ع) في رسالته إلى سعد الخير: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده...»).

١. فمن تلك الروايات ما رواه المفيد في الإرشاد (ج ٢، ص ٣٨٦) مرسلة عن جابر الجعفي عن أبي جعفر الباقر(ع) قال: «إذا قام قائم آل محمّد(ص) ضرب فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن، على ما أنزل الله. فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التأليف».

و منها: ما رواه في الكافي (ج ١، ص ٢٢٨) بإسناده عن جابر قال: سمعت أباجعفر(ع) يقول: «ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أنزل إلّا كذّاب، و ما جمعه و حفظه كما نزّله الله تعالى إلّا عليّ بن أبي طالب و الأئمة من بعده عليهم السلام».

و منها: ما رواه في الكافي (ج ١، ص ٢٢٨) بإسناده عن جابر، عن أبي جعفر(ع) قال: «ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره و باطنه غير الأوصياء».

٢. أُنظر للتفصيل صيانة القرآن من التحريف، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١؛ البيان، ص ٢٢٣.

٣. كذا، و الظاهر: بخبر.

المروي في مستدرك الوسائل.[١]

و فيه ضعف السند و اشتماله على الغلاة كأحمد بن مهران[٢] و غيره.

و كالتمسك بكون العادة قاضية بأنّه لو كان جامع شتات شيء غير المعصوم [يمكن] سقوط بعض أجزائه، و القرآن كان مكتوباً على العسيب و الأكتاف فجمعه الثالث فسقط منه شيء.[٣]

---

١. لم أجدها في المصدر.

٢. في مجمع الرجال (ج ١، ص ١٦٩) نقلاً عن ابن الغضائري أنّه قال: «أحمد بن مهران، روى عنه الكليني في كتاب الكافي، ضعيف». و نقلها العلامة أيضاً في خلاصة الأقوال، ص ٣٢٤، رقم ١٢٧٢. و قال في معجم رجال الحديث (ج ٢، ص ٣٤٦): «اعتمد عليه الوحيد ـ قدس سره ـ في التعليقة لترحّم الكليني عليه في عدة موارد، و إكثاره الرواية عنه، و فيه ما لا يخفى».

٣. هذه الشبهة مبتنية على صحّة الروايات الواردة حول جمع القرآن في كتب أهل السنة، و هي تدل على أنّ جمع القرآن كان بعد وفاته(ص). هذا موضع اشتراك تلك الروايات؛ إذ هي متناقضة في أنفسها من جهات شتى أوّلها ـ و هو أهمّها ـ تعيين الجامع و المتصدي للجمع، و ها ننقل موجز الروايات أولاً ثمّ نعقبها بما يرد عليها:

أ. روي في صحيح البخاري (ج ٦، ص ٩٨، كتاب فضائل القرآن) عن زيد بن ثابت، قال: «أرسل إليّ أبوبكر، مقتلَ أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبوبكر: إنّ عمر أتاني، فقال: إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقرّاء القرآن، و إني أخشى أن يستحرّ القتل بالقرّاء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، و إنّي أرى أن تأمر بجمع القرآن.

قلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول‌الله؟ قال عمر: هذا و الله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك و رأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبوبكر: إنّك رجل شاب عاقل لانتهمك و قد كنت تكتب الوحي لرسول‌الله(ص)، فتتبع القرآن فاجمعه فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول‌الله(ص)؟ قال: هو و الله خير، فلم

يزل أبوبكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي‌بكر و عمر، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب و اللخاف، و صدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع غيره: ﴿لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ * فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللّهُ لا إِلهَ إِلّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ۱۲۸/۹ ۱۲۹ حتى خاتمة البراءة. فكانت الصحف عند أبي‌بكر حتى توفاه الله، ثمّ عند عمر حياته، ثمّ عند حفصة بنت عمر».

ب. روي في كنز العمال (ج ۲، ص ۵۷۳): «إنّ أبابكر الصديق كان جمع القرآن في قراطيس و كان قد سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر، ففعل، فكانت الكتب عند أبي‌بكر حتى توفي، ثمّ عند عمر حتى توفي، ثمّ كانت عند حفصة زوج النبي(ص) فأرسل إليها عثمان فأبت أن تدفعها حتى عاهدها ليردنها إليها، فبعثت بها إليه، فنسخ عثمان هذه المصاحف، ثمّ ردّها إليها فلم تزل عندها...».

ج. روي في كنز العمال (ج ۲، ص ۵۷۸): «لما جمع عمر بن الخطاب المصحف سأل: من أعرب الناس؟ قيل: سعيد بن العاص. فقال: من أكتب الناس؟ فقيل: زيد بن ثابت: قال: فليمل سعيد و ليكتب زيد، فكتبوا مصاحف أربعة، فأنفذ مصحفاً منها إلى الكوفة و مصحفاً إلى البصرة، و مصحفاً إلى الشام، و مصحفاً إلى الحجاز».

د. روى في كنز العمال (ج ۲، ص ۵۷۴ ـ ۵۷۵): «أراد عمر بن الخطاب أن يجمع القرآن فقام في الناس، فقال: من كان تلقي من رسول‌الله(ص) شيئاً من القرآن فليأتنا به، و كانوا كتبوا ذلك في الصحف و الألواح و العسب، و كان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان، فقتل و هو يجمع ذلك، فقام عثمان، فقال: من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنا به، و كان لا يقبل من ذلك شيئاً حتى يشهد عليه شاهدان، فجاءه خزيمة بن ثابت، فقال: إنّي قد رأيتكم تركتم أيتين لم تكتبوهما. قالوا: ما هما؟ قال: تلقيت من رسول‌الله(ص): ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم...﴾ إلى آخر السورة، فقال عثمان: و أنا أشهد أنّهما من عندالله، فأين ترى أن نجعلهما؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن، فختمت بهما براءة».

هـ. روى ابن شهاب أنّ أنس بن مالك حدّثه: «أنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، و كان

يغازي أهل الشام في فتح أرمينية و أذربيجان مع أهل العراق. فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أميرالمؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود و النصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة: أن ارسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت و عبدالله بن زبير و سعيد بن العاص و عبدالرحمن بن الحرث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، و قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنّما نزل بلسانهم. ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كلّ أفق. بمصحف مما نسخوا، و أمر بما سواه من القرآن في كلّ صحيفة أو مصحف أن يحرق».

قال ابن شهاب: «و أخبرين خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول‌الله(ص) يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه﴾ ٢٣/٣٣. فألحقناها في سورتها في المصحف». صحيح البخاري، ج ٦، ص ٩٩ كتاب فضائل القرآن.

تلك الروايات كثيرة في كتب أهل السنة و قد نقلنا النزر اليسير منها، و هي ـ مع اشتراكها في جمع القرآن بعد النبي(ص) و تدوين الآيات بشهادة الشاهدين أنّها من القرآن ـ متناقضة من جهات شتى؛ فهل الجامع أبوبكر أو عمر أو عثمان؟ و إذاكان الجامع أبوبكر فهل هو بنفسه تصدّى لذلك أو فوّض الأمر إلى زيد بن ثابت؟ إلى غير ذلك من التناقضات، و لو نقلنا تمام تلكم الروايات لوجدت فيما تناقضات كثيرة.

ثمّ كيف يمكن الركون إليها و هي تدلّ على عدم تواتر الآيات القرآنية و قد ذكرنا سابقاً أنّ المسلمين قد أطبقوا بجميع نحلهم و مذاهبهم على أنّ ثبوت القرآن ينحصر طريقه بالتواتر، أضف إلى ذلك معارضة تلكم الروايات للروايات الدالّة على أنّ جمعاً من الصحابة جمعوا القرآن على عهد النبي(ص) و التي سنوردها في ذيل جواب المؤلف قدس سره.

و لو تنزلنا و قلنا بصحة تلكم الروايات فلابد من تأويلها على وجه لا ينافي جمع القرآن في حياة النبي(ص)، نذكر ذلك التأويل في مجال آخر إن شاءالله.

و فيه أنّ الحق كون القرآن مجموعاً في زمان النبي [1] ـ صلّى الله عليه و آله

1. فقد جاء في الروايات أنّ جمعاً من الصحابة جمعوا القرآن على عهد النبي(ص) و إليك أهمّ هذه الروايات:

أ. جاء في صحيح البخاري (ج ٦، ص ١٠٢) عن قتادة، قال: «سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد النبي(ص)؟ قال: أربعة كلّهم من الأنصار: أبيّ بن كعب و معاذ بن جبل و زيد بن ثابت و أبوزيد».

ب. عن زيد بن ثابت قال: «كنّا عند رسول‌الله(ص) نؤلف القرآن من الرقاع» سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٩٠.

ج. قال ابن النديم في الفهرست (ص ٤٣ ـ ٤٤): «الجمّاع للقرآن على عهد النبي(ص): عليّ بن أبي‌طالب رضوان الله عليه. سعد بن عبيد بن النعمان بن عمرو بن زيد، رضي‌الله عنه. أبوالدرداء عويمربن زيد، رضي‌الله عنه. معاذبن جبل‌بن أوس، رضي‌الله‌عنه. أبوزيدثابت‌بن‌زيدبن‌النعمان. أبي بن كعب بن قيس بن ملك بن امرئ القيس. عبيد بن معاوية بن زيد بن ثابت بن الضحاك».

د. روى ابن عساكر عن الشعبي، قال: «جمع القرآن على عهد رسول‌الله(ص) ستة نفر من الأنصار: أبيّ بن كعب، و زيد بن ثابت، و معاذ بن جبل، و أبوالدرداء، و سعد بن عبيد، و أبو زيد». تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٩، ص ١٧٩.

هـ. في الإتقان (ج ١، ص ٢٠٢): «أخرج ابن أبي‌داود بسند حسن عن محمّد بن كعب القُرظي قال: جمع القرآن على عهد رسول‌الله(ص) خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل و عبادة بن الصامت و أبيّ بن كعب و أبوالدرداء و أبو أيّوب الأنصاري».

و القول بأنّ المراد من الجمع في تلكم الروايات هو الحفظ لا التدوين، مردود لأنّ كثيراً من الصحابة حفّاظ للقرآن على عهد رسول‌الله(ص) فالحصر في أربعة أو ستة في غير محلّه. و لا يخفى أيضاً أنّ اختلاف تلكم الروايات في عدد الجامعين و أسماؤهم حصل من ناحية علم الراوي بذلك فلا تعارض و نقول إنّ الجامعين كانوا أكثر من ذلك. نعم تلك المصاحف لم تكن مرتبة السور في زمان النبي(ص) و الروايات التي وردت في كيفية ترتيب مصحف ابن مسعود و أبيّ بن كعب و غيرها (أُنظر الفهرست لابن النديم، ص ٤١ ـ ٤٣؛ التمهيد، ج ١، ص ٢٥١ ـ ٢٧٤) تشهد على أنّ الترتيب في مصاحف الصحابة وقع بعد وفاة النبي(ص) لأنّ لكلّ منها نظم و ترتيب خاص حسب رأي مؤلفيها فعدم وحدتها في

⇐

و سلّم ـ و أنّ الصحابة كانوا يختمونه في رمضان و قرأه بعضهم على رسول‌الله صلّى الله عليه و آله و سلّم.[1]

إن قلت: لو كان مجموعاً فما معنى نزوله قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلّغ﴾ في حجة الوداع؟

قلت: أولاً يمكن أن يكون منزلاً مرتين، كما له نظائر كثيرة كالفاتحة أو بيان المراد منه كان في حجة الوداع.

و من الشواهد على تدوين السور و الآيات نداء عباس بن عبدالمطلب لما ذهب الناس و انهزم المسلمون بقوله: يا أصحاب سورة البقرة،[2] هذا رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم»، فراجع كتاب البيان و التبيين للجاحظ (ج ١، ص ١٤٨، طبع حسن السندوبي).

و من مؤيدات عدم التحريف كون القرآن نوراً و هادياً و نحوها.

ترتيب السور يدل على عدم وقوعه في عهد النبي(ص).

و الخلاصة: كان القرآن كتب كلّه في عهد رسول‌الله(ص) و جمع في موضع واحد عند النبي(ص) و عدة من الصحابة مع حصول النظم بين آيات كل سورة؛ لكن ترتيب السور شيء حصل بعد وفاته(ص)، فما قاله السيد المرتضى من أنّ القرآن كان على عهد رسول‌الله(ص) مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن، بعيد عن الصواب. أنظر آراء العلماء حول المسألة في البيان، ص ٢٣٧ و ما بعدها؛ التمهيد، ج ١، ص ٢٠٨ و ما بعدها؛ القرآن الكريم و روايات المدرستين، ج ٢، ص ٧١ و ما بعدها.

١. قد ذكرنا سابقاً في ذيل قول المؤلف ـ قدس سره ـ: «و منها: ما ورد من ختم الصحابة...» بعض الروايات التي وردت في هذا المضمون، فراجع.

٢. فلو لم تجمع الآيات و لم ترتب كيف يصح هذا النداء إلّا أن يقال بالجمع في الصدور الذي تقدم بطلانه آنفاً.

[*أدلّة التحريف [غير ما مرّ]

الدليل [الأول]

إنّ الله قد ذكر اسم النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ و الأئمة في الكتب السماوية لجلالة شأنهم، فكيف لم يذكرهم في القرآن، فيظهر أنّه [عزوجل] ذكرهم و لكنهم أسقطوها.

و الشاهد على كونهم مذكورين فيها، روايات:

منها: ما في الكافي عن أبي الحسن ـ عليه السلام ـ قال: «ولاية عليّ مكتوبة في جميع صحف الأنبياء...».[1]

و منها: ما في تفسير العياشي عن الحسن بن عليّ قال: «من دفع فضل أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ فقد كذّب بالتوراة و الإنجيل و الزبور و صحف إبراهيم و سائر الكتب المنزلة، الخبر».[2]

و منها: في تفسير العسكري ـ عليه اسلام ـ بعين الخبر المذكور.[3]

[و من هذه الشواهد] ما نقل عن الكتب السماوية بأخبار الآحاد:

[منها]: أربعين للشيخ اسعد بن إبراهيم الحنبلي أنّ في صحيفة آدم مذكور

---

* وجدنا من هنا إلى قوله: «عن ضعف السند» في الصحائف المتفرقة كما أشرنا إليه في المقدمة.

١. الكافي، ج ١، ص ٤٣٧.

٢. لا يوجد هذا الحديث، و إن نقله النوري في أوائل الدليل التاسع من كتابه عن تفسير العياشي، فلعلّ المؤلف ـ قدس سره ـ اعتمد عليه.

٣. تفسير الإمام العسكري(ع)، ص ٨٨، و فيه بعد «أمير المؤمنين(ع)» و قبل «فقد كذّب»: «على جميع من بعد النبي(ص)».

مناقب علي و الأئمة عليهم السلام.[١]

و منها: في صحيفة شيث، كما في الإقبال[٢] في خبر يوم المباهلة......[٣]

و منها: في صحيفة إبراهيم كما في سعد السعود[٤] و في إثبات الوصية.[٥]

و منها: ما في التوراة الواقعي الغير المحرّف كما في مقتضب الأثر للخزّاز الكوفي.[٦]

ذكر أسماء الأئمة ـ عليهم السلام ـ [هكذا]: «قيذوا»، «دبيراء»، «مسموعا»، «دوموه»، «مشيو».[٧]

---

١. في المصدر (الحديث العشرون، عن فضل الخطاب): «عن ابن مسعود عباس قال: قال رسول الله(ص): لما خلق الله آدم سأل ربّه أن يريه من يكون من ذريته من الأنبياء و الأوصياء و المقربين. فأنزل الله تعالى إليه صحيفة قرأها كما علّمه الله إلى أن انتهى إلى محمّد(ص)، فوجد عند اسمه اسم عليّ(ع)، فقال: أهذا نبيّ و لا نبيّ بعد محمّد(ص) قيل له: لا، بل هذا وارث علمه و وصيه. فلما وقع آدم في الخطيئة و توسل إلى ربّه جعل عليّاً ممن توسل به و بأهل بيته». و رواه في المستدرك (ج ٥، ص ٢٣١) عن كتاب الفضائل للشيخ شاذان بن جبرئيل القمي و الروضة له أيضاً باختلاف يسير في الألفاظ.

٢. الخبر طويل، أُنظر إقبال الأعمال، ج ٢، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

٣. هنا مقدار كلمتين غير واضح.

٤. الخبر طويل و نُقل في إقبال الأعمال (ج ٢، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩) لا في سعد السعود.

٥. الخبر طويل، أُنظر إثبات الوصية، ص ١٤٠.

٦. اسمه أحمد بن محمّد بن عيّاش (ت ٤٠١ق) و لم يوجد في الكتب الرجالية و صفه ب «الخزاز، الكوفي».

أُنظر ترجمة الرجل في رجال النجاشي، ص ٨٥، رقم ٢٠٧؛ الفهرست، ص ٣٣، رقم ٨٩

٧. الخبر طويل و فيه قال سالم بن عبدالله عمر: «كنت مع أبي عند كعب الأحبار فسمعته يقول: إنّ الأئمة من هذه الأمّة بعد نبيها على عدد نقباء بني اسرائيل. و أقبل عليّ بن أبي

⇐

و منها: ما في كتاب الغيبة للنعماني من أنّ النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ مذكور في التوراة بلفظ «ميمي ماد». و «تقوييث» و «قيذوراه» و «دبيراه».[1]

و منها: في كتاب يوشع بن نون كما في مهج الدعوات.[2]

طالب(ع)، فقال كعب: هذا المقفّى أوّلهم و أحد عشر من ولده و سمّاه كعب أسمائهم في التوراة: تقوبيث، قيذوا، دبيرا، مفسورا، مسموعا، دوموه، مشيو، هذار، يثمو، بطور، نوقس، قيذموه». مقتضب الأثر، ص ٢٧. و رواه في فصل الخطاب باختلاف في بعض الأسماء المنقولة عن التوراة.

١. ورد الخبر في كتاب الغيبة (ص ١٠٨ ـ ١٠٩) هكذا: «أقرأني عبدالحليم بن الحسين السمري ـ رحمه‌الله ـ ما أملاه عليه رجل من اليهود بأرجان يقال له الحسين بن سليمان، من علماء اليهود بها من أسماء الأئمة ـ عليهم السلام ـ بالعبرانية وعدتهم، و قد أثبته على لفظه، وكان فيما قرأه أنّه يبعث من ولد إسماعيل ـ في التوراة اشموعيل ـ يسمى «مامد» [خ ـ ميمي ماد] يعني محمّدا(ص) يكون سيداً و يكون من آله اثنا عشر رجلاً أئمة و سادة يقتدى بهم و اسماؤهم: تقوبيت، قيذوا، ذبيرا، مفسورا، مسموعاً، دوموه، مشو، هذار، يثمو، بطور، نوقس، قيدموا. و سئل هذا اليهودي عن هذه الأسماء في أيّ سورة هي؟ فذكر أنّها في مشلي سليمان يعني في قصة سليمان عليه السلام». و رواه في فصل الخطاب باختلاف في ضبط الأسماء، لأنّ النسخ في ضبطها مختلفة.

٢. ورد الخبر في مهج الدعوات (ص ٢٧١) عن كتاب فضل الدعاء لسعد بن عبدالله القمي بإسناده إلى الرضا(ع) قال: «وجد رجل من الصحابة صحيفة، فأتى بها رسول الله(ص) فنادى الصلاة جامعة فما تخلف أحد ذكر و لا أنثى فرقا المنبر فقرأها فإذا هو كتاب يوشع بن نون وصي موسى(ع) و إذا فيها: و إنّ ربكم لرؤف رحيم ألا إنّ خير عبادالله التقي الخفي و إنّ شرّ عبادالله المشار إليه بالأصابع، فمن أحبّ أن يكتال بالمكيال الأوفى و أن يؤدّي الحقوق التي أنعم الله بها عليه فليقل في كلّ يوم: سبحان الله كما ينبغي للّه و الحمد للّه كما ينبغي للّه و لا إله إلّا الله كما ينبغي للّه و لا حول و لا قوة إلّا باللّه و صلّى الله على محمّد و على أهل بيت النبي الأمّي و على جميع المرسلين و النبيين...».

و منها: في كتاب زبور داود، عبّر عن النبي ـ صلّى الله عليه و آله ـ [بلفظ] «ماح ماح» و عن علي ـ عليه السلام ـ بلفظ «قاروطيا».[1]

و منها: في كتاب دانيال على ما في كشف المحجة.[2]

و منها: ما في الانجيل.[3]

و منها: ما في كتاب شمعون الصفا على ما في بعض الكتب.[4]

الجواب:

إنّ هذه أخبار آحاد، ضعاف الأسانيد، مضافاً إلى أنّه يمكن أن يكون ذكرهم بأوصافهم لا بأسمائهم و هذا المعنى موجود في القرآن أيضاً كآية الزكاة في الركوع، و قوله: ﴿يطعمون الطعام﴾[5]، و آية التطهير، و غيرها.

---

١. أنظر بحار الانوار، ج ٣٨، ص ٥٦.

٢. قال علي بن طاووس ـ قدس سره ـ في كشف المحجة (ص ٦١) ما لفظه: «و وقفت أنا على كتاب دانيال المختصر من كتاب الملاحم و هو عندنا الآن يتضمن ما يقتضي أنّ أبابكر و عمر كانا عرفا من كتاب دانيال و كان عند اليهود حديث ملك النبي ـ صلّى الله عليه و آله ـ و ولاية رجل من تيم و رجل من عدي بعده دون وصيه أبيك عليّ ـ عليه السلام ـ و صفتهما فما رأيا الصفة في محمد جدك ـ صلّى الله عليه و آله ـ تبعاه و أسلما معه طلبا للولاية التي ذكرها دانيال في كتابه».

٣. في الأمالي للصدوق (ص ٦٥٧) عن النبي(ص) أنّه قال: «... يا عليّ، ذكرك في التوراة و ذكر شيعتك قبل أن يخلقوا بكلّ خير، و كذلك في الانجيل، فسل أهل الانجيل و أهل الكتاب عن إليا يخبروك، مع علمك بالتوراة و الانجيل و ما أعطاك الله عزوجل من علم الكتاب، و إنّ أهل الانجيل ليتعاظمون إليا و ما يعرفونه، و ما يعرفون شيعته، و إنما يعرفونهم بما يجدونهم في كتبهم...». و للتفصيل أنظر: معاني الأخبار، ص ٥٩؛ مناقب آل ابي طالب، ج ٣، ص ٦٧.

٤. أنظر مناقب آل ابي طالب، ج ٢، ص ٩٢.

٥. الدهر: ٨

[الدليل الثاني] الروايات الدالّة على عدد آي القرآن

منها: ما نقله السيّاري أحمد بن محمّد عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم، قال: قال أبو عبدالله(ع): «القرآن الذي جاء به جبرئيل إلى محمّد(ص) سبعة عشر [ألف] آية».[1]

و القرآن الموجود ۶۲۰۰ آية، فسقط منها ما يقرب من ثلثيه.

[الجواب]: و أنت خبير بضعف نقل أحمد بن محمّد بن سيّار، الشهير بالسيّاري القائل بالتناسخ الذي قال النجاشي في حقّه: «ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل».[2]

و كذا الشيخ في ست،[3] فكيف يعتمد على مثله و يحطّ عن كرامة القرآن، مضافاً إلى أنّه لا يدل على التنقيص و لعلّه لم يصل كلّه إلى الناس،[4] و من ثم قال في الوافي[5] بعد نقل الخبر: «فلعلّ البواقي يكون[6] مخزونة عند أهل

١. كتاب القراآت للسيّاري مخطوط و كان عند النوري نسخة منه، نقل عنها هذه الرواية في أول الدليل الحادي عشر من كتابه فصل الخطاب، (ص ٢٣٩) و فيه: «عشرة ألف» بدل «سبعة عشر ألف». و قد ذكرنا في ذيل قول المؤلف قدس سره: «تعارض أخبار التحريف بعضها مع بعض...» ما يتعلق بهذه الرواية، فراجع.

٢. رجال النجاشي، ص ٨٠، رقم ١٩٢.

٣. الفهرست، ص ٢٣، رقم ٦٠.

٤. و هذا منه ـ قدس سره ـ عجيب، لأنّ معناه القول بوقوع النقص و هذا ينافي ما تقدم منه قدس سره.

٥. ج ٩، ص ١٧٨١.

٦. في المصدر «تكون» بدل «يكون».

البيت ـ عليهم السلام ـ و يكون[1] فيما جمعه عليّ عليه السلام».[2]

[الدليل الثالث الأخبار الخاصة في تغيير بعض الآيات و السور بإحدى الصور المغيّرة]

و منها: ما رواه العياشي عن محمّد بن سليمان الديلمي، عن أبيه، عن الصادق(ع) في قوله تعالى: ﴿وَ كُنْتُمْ عَلىٰ شَفا حُفْرَةٍ مِنَ النّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْها﴾ بمحمّد.....[3]

أقول: ما الداعي لتحريف اسم النبي[4] ـ صلّى الله عليه و آله ـ مع غمض

---

١. في المصدر «تكون» بدل «يكون».

٢. و قد أشار الصدوق (ره) في الاعتقادات(ص ٨٤ ـ ٨٦) إلى تلك الرواية و أوّل الزيادات بالأحاديث القدسية و ما نزل شرحاً للمراد، قال ـ رحمه‌الله ـ «و قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبعة عشر ألف آية... كما كان أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ جمعه، فلما جاءهم به قال: هذا كتاب ربكم كما أنزل على نبيكم، لم يزد فيه حرف و لم ينقص منه حرف...».

٣. تفسير العياشي ج ١، ص ١٩٤.

٤. لا يلزم وجود الداعي بعد ملاحظة ما ذكره النوري في المقدمة الأولى في كيفية جمع القرآن بعد رسول‌الله(ص)؛ فإنّه قال في ابتداء المقدمة: «في نبذ ممّا جاء في جمع القرآن و جامعه و سبب جمعه و زمانه وكونه في معرض تطرق النقص و الاختلاف بالنظر إلى كيفية الجمع مع قطع النظر عمّا يدل على تحققه أو عدمه من الخارج». ثمّ إنّه ذكر في تلك المقدمة الروايات الواردة حول جمع القرآن في كتب أهل السنة و هي تدل على أنّ جمع القرآن كان بعد وفاته(ص) و إثبات الآيات بشاهدين. ثمّ إنّه ذكر دليله الثاني هكذا: «إنّ كيفية جمع القرآن و تأليفه مستلزمة عادة لوقوع التغيير و التحريف فيه».

هذا، و قد تقدم بطلان استدلاله عند قول المؤلف ـ قدس سره ـ «و فيه انّ الحقّ كون القرآن مجموعاً في زمان النبي(ص)...»، فراجع.

النظر عن ضعف السند.[١]]

[خاتمة]

لا يخفى أنّ جلّ ما أورده مؤلفه العلامة شيخ مشايخنا في الرواية مخدوشة مردودة، و قلما رأيت كتاباً ترد كافة محتوياته بالأدلّة القاطعة كهذا الكتاب.

و لبعض الأصحاب ردود عليه ك «كشف النقاب»[٢] للعلامة الشيخ محمود المشتهر بمعرّب البروجردي، نزيل الطهران،[٣] و كتاب «الردّ على فصل الخطاب» للعلامة الحاج الميرزا محمّد حسين الحسيني المرعشي الشهرستاني الحائري،[٤] و كتاب «الردّ على فصل الخطاب» للعلامة الخطيب

---

١. مراده مقدس سره ـ ضعف محمّد بن سليمان الديلمي و أبيه. قال النجاشي في رجاله (ص ١٨٢، رقم ٤٨٢): «سليمان بن عبدالله الديلمي، أبو محمّد، قيل: انّ أصله من بجيلة الكوفة وكان يتّجر إلى خراسان و يكثر شراء سبي الديلم و يحملهم إلى الكوفة و غيرها، فقيل: الديلمي. غُمز عليه، و قيل: كان غالياً كذّاباً. وكذلك ابنه محمّد، لا يعمل بما انفردا به من الرواية».

و فيه (ص ٣٦٥، رقم ٩٨٧): «محمّد بن سليمان بن عبدالله الديلمي، ضعيف جداً، لا يُعوّل عليه في شيء».

٢. كذا، و الظاهر: كشف الارتياب.

٣. قال العلامة الطهراني في الذريعة (ج ١٨، ص ٩): «كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب، للفقيه الشيخ محمود ابن أبي القاسم الشهير بالمعرب الطهراني، المتوفى أوائل العشر الثاني بعد الثلاثمائة كتبه رداً على «فصل الخطاب» لشيخنا النوري... فرغ منه في السابع عشر من جمادى الاخرة في ١٣٠٢، يقرب من أربعة آلاف بيت، مرتباً على مقدمة و ثلاث مقالات و خاتمة...».

٤. قال العلامة الطهراني في الذريعة (ج ١١، ص ١٧٦): «رسالة في حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف، للميرزا محمّد حسين الشهرستاني المتوفى (١٣١٥) عند أحفاده بكربلاء». و قد نقل مؤلف كتاب برهان روشن بعض العبارات من تلك الرسالة، أُنظر، ص ١٣٩ ـ ١٤٢ من الكتاب.

المصقع الحاج آقا رضا الهمداني الواعظ [1]، و غيرها. [2]

و نحن قد أبطلنا بحول الله و قوته و بركة كتابه الكريم تمام ما أورده المؤلف في هذه الأوراق، و ظهر عندنا ظهور الشمس عدم التحريف و أنّ القرآن كان مجموعاً في زمان النبي ـ صلّى الله عليه و آله و سلّم ـ و أنّ عثمان أتلف المصاحف المشتملة على التأويلات و اختلاف القراءة.

و أثبتنا أنّ الأحوط القراءة بقراءة عاصم المتداول بين المسلمين و هي قراءة قريش و التي امضوها، و أجبنا عن رواية «نحن نقرء بقراءة أُبيّ» [3] و الحمد للّه تعالى.

شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي.

---

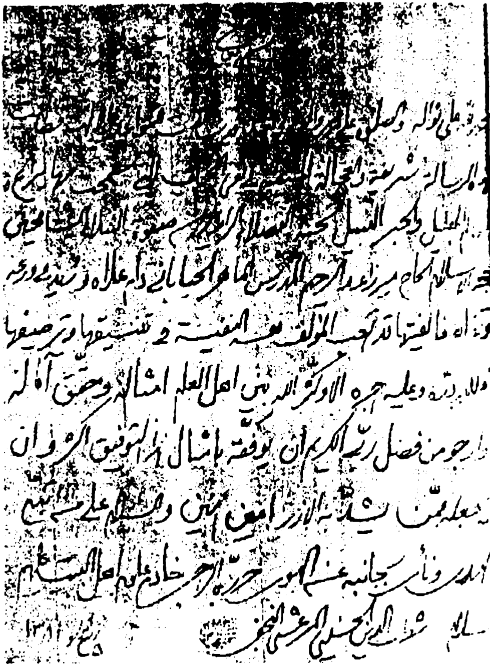
١. لم أجد في الذريعة، و ريحانة الأدب و سائر المنابع لآقا رضا الهمداني الواعظ تأليفاً في هذا الموضوع.

٢. نذكر الأهم منها التي أُلّفت و طُبعت في السنوات الأخيرة:

* القرآن الكريم و روايات المدرستين، للعلامة السيد مرتضى العسكري. طبع الكتاب في ثلاثة مجلدات و يعدّ من أحسن ما أُلّف في الموضوع.
* صيانة القرآن من التحريف، للأستاذ الشيخ محمّد هادي المعرفة.
* حقائق هامة حول القرآن الكريم، السيد جعفر مرتضى.
* سلامة القرآن من التحريف، الدكتور فتح الله المحمدي. و قد طبع المجلد الأول منه.
* القرآن و دعاوى التحريف، للشيخ رسول جعفريان.

و أنظر سائر المؤلّفات في گنجينهٔ شهاب، الدفتر الثاني، ص ٢١٩ ـ ٢٣٤.

٣. مع الأسف لم يذكر المؤلف ـ قدس سره ـ شيئاً في الجواب عن الرواية و نحن أجبنا عنها في ذيل قول المؤلف: «... فلا إشكال على هذا»، فراجع.


[illegible]
[illegible]
[illegible]
حجة الإسلام الحاج ميرزا [illegible] دام علاه [illegible]
[illegible] فالفيتها قد تعب المؤلف نفسه النفيسة في تنسيقها وترصيفها
ولا بدع وعليه جرى الأوحدي من أهل العلم أمثاله وحق أن له
أرجو من فضل ربه الكريم أن يوفقه بأمثال هذا التوفيق الشريف وأن
يجعله ممن يشد به الأزر آمين آمين والسلام على من يتبع
الهدى [illegible]
[illegible]

[تقريظ كتبه المؤلف ـ قدس سره ـ إجابة لسؤال مؤلف كتاب
آلاء الرحيم في الردّ على تحريف القرآن]

[المتفرقات في علوم القرآن

وأُصول الفقه]

[تناسب الآيات و السور]

ممّا صار سبباً لزعم التحريف عدم الوقوف على التناسب فيخيل سقوط شيء من وجوه التناسب بينها. و علم مناسبة الآيات و السور، علم شريف و معناها العلم بمقاربتها و الارتباط بينها بالعموم و الخصوص، الحسي أو الخيالي أو التلازم الذهني كالسبب و المسبب، و الضدين، و النظيرين.

ثمّ التناسب إمّا واضح كما لو لم تكن الأُولى تماماً إلّا بالثاني، و كذا إذا كانت الثانية للأُولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل؛ و هذا القسم حاله واضح. و إمّا ليس بواضح بل كانت كلّ جملة مستقلة بحسب الظاهر، فلا يخلو إمّا أن تكون الثاني معطوفة على الأُولى بحرف من حروف العطف، أو لا، فعلى الأوّل يعلم وجود جهة جامعة و لو كانت هي التضاد كقوله: ﴿يَعْلَمُ ما يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَ ما يَخْرُجُ مِنْها﴾[1]، و قوله تعالى: ﴿وَ

1. سورة سبأ: ٢.

اللّهُ يَقْبِضُ وَ يَبْصُطُ﴾[1] لوجود التضاد بين القبض و البسط، و الرحمة و العذاب[2] هكذا.

و قد ألّف علماء الإسلام في هذا العلم كتباً من أشهرها كتاب نظم الدّرر في تناسب الآي و السُور للشيخ برهان الدين البقاعي المصري.

و من علوم القرآن العلم بمناسبة فواتح السور و خواتمها بالمطالع و المقاطع كما في سورة ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[3] حيث افتتح به و ختم السورة بقوله: ﴿لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ﴾[4] فالجامع التضاد.

و كذا مثل قوله في سورة ﴿ق﴾ بدأها بقوله: ﴿ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[5] و ختمها بقوله: ﴿إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾[6] و هكذا. و هذا علم لطيف دقيق عزيز المنال. و من المناسبات انّك ترى أنّ السور المفتحة بالحروف المقطعة ذكرت فيها الحروف المماثلة لها كثيراً كما في سورة ﴿ق﴾ فإنّه ذكر فيها كلمات مشتملة على القاف كالسائق[7] و تلقّي الملكين[8]، و قول الرقيب و العتيد،[9] و نحوها.

---

١. سورة البقرة: ٢٤٦.
٢. والولوج و الخروج كما في الآية الأولى.
٣. سورة المؤمنون: ١.
٤. سورة المؤمنون: ١١٧.
٥. سورة القلم: ٢.
٦. سورة القلم: ٥١.
٧. أنظر سورة ق: ٢١.
٨. أنظر نفس السورة: ١٧.
٩. أنظر نفس السورة: ١٨.

و من المناسبات أنّ الحروف المقطعة المذكورة في أوائل السور أنّه ذكر بعدها ما يتعلق بالقرآن الكريم، كقوله: ﴿الٓمٓ ﴾ ... ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾[١]، ﴿الٓمٓصٓ. كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾[٢] و هكذا.

تنبيهات

الأول: بعد ما ثبت حجية ظواهر الكتاب لو ورد في السنة عنهم ـ عليهم السلام ـ تفسير لآية و لم يعلم أنّه تفسير لحصر المراد و قرينة لصرف الظاهر عن الظهور أو بيان للباطن....[٣] و الثمرة أنّه لو كان في مقام الحصر لا يجوز العمل بإطلاق الظاهر في غير هذا المورد لسقوط الظاهر عن الحجية، و إن كان بياناً للباطن يجوز العمل به لعدم سقوطه عن الظهور.

الثاني: ربما يتوهم أنّ النزاع في حجية ظواهر الكتاب قليل الجدوى إذ ما من آية متعلقه بالفروع إلّا و قد وقع في بيانها أو على طبقها خبر أو أخبار كثيرة.

الجواب: أنّه ليس الأمر كذلك لأيّ التقدير، إذ لا ريب في أنّه يتمسك بالعمومات و الإطلاقات في المعاملات بالنسبة إلى الفروع الغير المنصوصة أو المنصوصة بالنصوص المتكافئة مثل: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾[٤]،

---

١. سورة آل عمران: ١ و ٣.
٢. سورة الأعراف: ١ ـ ٢.
٣. الظاهر سقوط الجزاء.
٤. سورة المائدة: ١.

و ﴿أَحَلَّ اللّٰهُ الْبَيْعَ﴾[1]، و ﴿تِجارَةً عَنْ تَراضٍ﴾[2] و ﴿فَرِهانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾[3]، و ﴿وَلا تَقْرَبُوا مالَ الْيَتِيمِ﴾[4]، و غيرها.

و كذا في عمومات العبادات كآيات التيمم و الوضوء و الغسل و غيرها.

و من هذا البيان يظهر دفع توهم صاحب الحدائق حيث إنّه زعم الإجمال في عمومات المعاملات الواردة في الكتاب ببيان أنّ ﴿أَحَلَّ اللّٰهُ الْبَيْعَ﴾ أُريد به البيع الصحيح لا الباطل و هو لا يعلم إلّا ببيان الأئمة ـ عليهم السلام ـ فما لم يرد فيه بيان لا يجوز التمسك بها، فحالها كحال سائر الظواهر.[5]

و فيه: عدم الإجمال في معنى البيع، إذ بعد ظهور المعنى الموضوع له يرجع إلى السنة إلى العلم بكونه مراداً جدياً و عدمه، لا في أصل تشخيص المستعمل فيه، فلو لم يوجد بعد الفحص و اليأس فيؤخذ بظهوره الوضعي.

فظهر من كلّ ذلك أنّ في حجية ظواهر الكتاب أقوال: ١. الحجية مطلقاً و هو الأشهر؛ ٢. الحجية بالنسبة إلى من قصد إفهامه لجريان الأصل العقلائي و إثبات عدم غفلة المتكلم في نصب القرينة الدالة على إرادة خلاف الظاهر و عدم غفلة السامع كذلك بخلاف الغير المقصودين بالإفهام. ذهب إلى هذا التفصيل المحقق القمي في مطلق الظواهر و منها ظواهر الكتاب؛[6] ٣. عدم

---

١. سورة البقرة: ٢٧٦.
٢. سورة النساء: ٣٣.
٣. سورة البقرة: ٢٨٣.
٤. سورة الأنعام: ١٥٣.
٥. لم أعثر على كلامه (ره) في الحدائق.
٦. أنظر: القوانين، ج ١، ص ٣٩٨ و ٤٠٣؛ الرسائل، ج ١، ص ٦٧ ـ ٦٨.

الحجية مطلقاً في نصوص الكتاب و ظواهره. ذهب إليه الاسترآبادي؛[١]
۴. عدم الحجية في ظواهره ذهب إليه أكثر الأخباريين.[٢]

الوقف و الابتداء

قال الجزري في كتاب النشر: «لما لم يكن القارىء أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد و لم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اختيار وقفة للتنفس و الاستحراحة و تعيين ارتضاء ابتداء بعده و يتحتم أن لا يكون ذلك مما يحيل المعنى و لا يخل بالفهم إذ بذلك يظهر الإعجاز و يحصل القصد و لذلك حضّ الأئمة على تعلّمه و معرفته».[٣]

هل الأوقاف توقيفي كنفس القرآن أم لا؟ الذي يظهر من كلام الجزري الثاني و لعلّ التفصيل أولى.

[أنواع الوقف]

للوقف أقسام: التام و الكافي و الجائز و المطلق و القبيح. و الحقّ أن يقال: إنّه إن لم يكن بعده ما يتعلق به فالوقف يحسن؛ بل قد يجب لو كان الوصل مخلاً.

---

١. لم أجده.
٢. أنظر: القوانين، ج ١، ص ٣٩٣.
٣. النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ باختلاف يسير في بعض الألفاظ.

و إن كان بحيث ليس بتام بحيث يكون شدة ارتباط بينه و بين ما بعده فالوقف قبيح كالوقف بين ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ و ﴿الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ و نحوها.

و إن كان ارتباط لكن لا بحيث يكون شديداً بحيث لو أخلّ به تتغير المعنى، فالوقف حسن.

فائدة

قد يكون الوقف تامّاً في قراءة و إعراب و غير تام على أُخرى كفواتح السور كقوله تعالى: ﴿آلم﴾ فإنّه تامّ إن جعلت مبتدأ و الخبر محذوف أي «آلم هذه» أو عكسه أو مفعولاً به «قل» مقدراً، أو غير تام إن كان ما بعده هو الخبر، و كقوله تعالى: ﴿وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[1] فانّه لو وقف على «إلّا الله» كان تاماً على قراءة من يجعل «و الراسخون» جملة معطوفة على المستثنى أي «إلّا و الراسخون يعلمون»[2]، و هكذا.

فائدة

الفرق بين الوقف و السكت أنّ الوقف عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً مع التنفس، و السكت عبارة عن قطع الصوت زمناً مع عدم التنفس.

---

١. سورة آل عمران: ٧.

٢. كذا في النسخة. قال السيوطي في الإتقان، (ج ١، ص ٢٣٦) نقلاً عن ابن الجزري: «و قد يكون الوقف تامّاً في تفسير و إعراب و قراءة، غير تام على آخر، نحو: ﴿وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ تام إن كان ما بعده مستأنفاً، غير تام إن كان معطوفاً».

فائدة

كيفية الوقف على أقسام:

[١.] السكون، و هو الأصل في الوقف على الكلمة المحرّكة وصلاً و أنّه ضدّ الابتداء فكما لا يبتدأ بالساكن لا يوقف على متحرّك.

[٢.]و الإبدال كما في الإسم المنوّن المنصوب، يوقف على الألف بدلاً من التنوين، و مثله «إذن».

و في الإسم المفرد المؤنث بالتاء يوقف عليه بالهاء.[1]

الاختلاف في القراءة على أنواع

١. منها ما لا تفاوت بين القرائتين إلّا باختلاف حركة بعض الكلمات و لا تغيير في المعنى، نحو: «فيضاعِفُه» و «فيضاعِفَه».

٢. الاختلاف في الحروف بحيث لا يغير المعنى، مثل: « كيف نُنشِزُها» و «ننشرها».

٣. الاختلاف بحسب حروف المادة و لكن لا تغير في المعنى، نحو: «إن كانت إلّا صيحة» و «إلّا زقية».

٤. الاختلاف في المادة بحيث يغيّر المعنى، [نحو]: «و طلح منضود» و «طلع» بعين.

٥. الاختلاف بين الكلمتين بسبب التقديم و التأخر، نحو قوله: «و جاءت سكرة الموت بالحقّ»، و «جاءت سكرة الحقّ بالموت».

---

١. أسماء بقية الأقسام هكذا: الرّوم، الإشمام، النقل، الإدغام، الحذف، الإثبات، و الإلحاق.

۶. الاختلاف في قلّة الحروف و الزيادة، كقوله: «و ما عملته أيديهم» و «ما علمت أيديهم».

ينبغي التنبيه على نكت

منها: دفع توهم النهى عن الاستخارة بالمصحف. فأقول: الاستخارة لغة طلب الخير لاشتماله بمعنى طلب الميل و عند الشرع استخراج الأصلح للإتيان أو الترك.

و استكشافه بأسباب مخصوصة، فيشبه القرعة، غاية الأمر أنّ القرعة لرفع التحير كان أصلح ام لا، بخلاف الخيرة.

ثمّ إنّ لاستكشاف الأصلح و الوصول إلى الواقع طرقاً:

منها: إخبار المعصوم عن الخطأ أو غيره المحفوف بالقرائن القطعية.

و منها: حكم العقل القاطع الخالي عن شوائب الميل النفساني، فإنّ حبّ الشيء يعمى و يصم.

و منها: الاستخارة فإنّه يستكشف بها الأصلح بحسب الواقع فعلاً أو تركاً دون الثواب و العقاب. و موردها الدوران بين المباحات و المستحبات و المكروهات دون الواجبات و المحرّمات.

و هي ممّا ندب إليه العقل و الشرع، إذ العقل يحكم بحسنه لتفويض العبد أمره إلى مولاه. و الروايات دالّة على مشروعيتها و حسنها، فقد روي: «من استخار الله خار له».[1]

---

١. الكافي، ج ٨، ص ٢٤١ بزيادة بعض الألفاظ.

و أسبابها كثيرة: الحصى و السبحة و الرقاع و القرعة و لسان الغير و المصحف.

و قد ورد النهي عن التفأل بالقرآن،[١] محتمل قوياً أن يكون المراد النهي عن استنباط وقوع الأمر في المستقبل و استخراج الأُمور الخفية و المغيبة كما في التفأل العرفي، و حكمته أنّه يصير سبباً لسوء عقيدة الناس بالقرآن.[٢]

و يحتمل أن يكون المراد، التفأل بسماع الآية أو قراءتها.

الخيرة، في الحيرة و هي متأخرة عن الخيرة القلبية، ثمّ الاستشارة، ثمّ بالأسباب. و الاستخارة قابلة للتوكيل، لها آداب و سُنن في الكتب. أتقنها الاستخارة ذات الرقاع، ثمّ بالسبحة، ثمّ بالمصحف.

---

١. روي في الكافي (ج ٢، ص ٦٢٩) عن أبي عبدالله(ع) قال: «لا تتفأل بالقرآن».
٢. إن لم يظهر أثره.

المصادر

الإتقان، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي‌بكر السيوطي (ت ٩١١هـ.)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة دارالتراث، ١٣٨٧هـ.

إثبات الوصيّة للإمام علي بن أبي‌طالب(ع)، المنسوب إلى أبي‌الحسن علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ.)، قم: مؤسسة أنصاريان، ١٤١٧هـ.

الاحتجاج على أهل اللجاج، أبومنصور أحمد بن علي الطبرسي (ت ٦٢٠هـ.)، تعليقات و ملاحظات: السيد محمدباقر الخراسان، النجف الأشرف: ١٣٨٦هـ.

اختيار معرفة الرجال = رجال الكشّي.

الإرشاد، أبوعبدالله محمد بن محمد بن نعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ.)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم‌السلام)، قم: ١٤١٣هـ.، الطبعة الأولى.

الاعتقادات، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ.)، تحقيق: عصام عبدالسيد (طُبع ضمن مصنفات الشيخ المفيد في المجلد الخامس)، قم: ١٤١٣هـ.، الطبعة الأُولى.

إقبال الأعمال، علي بن موسى الحلّي المعروف بابن طاووس (ت ٦٦٤هـ.)، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني، قم: مكتب الاعلام الإسلامي، ١٤١٥هـ.، الطبعة الأُولى.

أمالي الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ.)، قم: مؤسسة البعثة، ١٤١٧هـ.، الطبعة الأُولى.

أوائل المقالات، محمد بن محمد بن نعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ.)، تحقيق: إبراهيم الأنصاري الزنجاني، بيروت: دارالمفيد، ١٤١٤هـ.، الطبعة الثانية.

بحارالأنوار، محمدباقر بن محمدتقي المجلسي (ت ١١١١هـ.)، تهران: دارالكتب الإسلامية، الطبعة الثانية.

برهان روشن، الحاج الميرزا مهدي البروجردي، طهران: ١٣٧٥هـ.

البيان في تفسير القرآن، (المجلد ٣٥ من موسوعة الإمام الخوئي)، السيد أبوالقاسم الموسوي الخوئي (ت ١٤١٣هـ.)، قم: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

تاريخ مدينة دمشق، أبوالقاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ.)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دارالفكر، ١٤١٦هـ.

التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ.)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

تفسير الصافي، محمد محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ.).

تفسير العيّاشي، أبو النضر محمد بن مسعود العيّاشي (ت ٣٢٠هـ.)، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، طهران: المكتبة العلمية الإسلامية.

تفسير القمّي، علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي (ت ٣٠٧هـ.)، تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري، قم: دار الكتاب، ١٣٦٧ش، الطبعة الرابعة.

التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري(ع)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي(عج)، قم: مؤسسة الإمام المهدي(عج)، ١٤٠٩هـ.، الطبعة الأولى.

التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، قم: مطبعة «مهر».

تهذيب الأحكام، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ.)، تحقيق: السيد حسن الموسوي، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة.

حاوي الأقوال، عبد النبي الجزائري (ت ١٠٢١هـ.)، تحقيق: مؤسسة الهداية لإحياء التراث، قم: ١٤١٨هـ.، الطبعة الأولى.

الخصال، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ.)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٤هـ.

خلاصة الأقوال، أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهّر المعروف بـ «العلامة الحلّي» (ت ٧٢٦هـ.)، تحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٧هـ.، الطبعة الأولى.

دبستان المذاهب، كيخسرو اسفنديار، تحقيق: رحيم زاده ملک، طهران: ١٣٦٢هـ.

الدُرّ المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي‌بكر السيوطي (ت ٩١١هـ.).

الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ آغابزرگ الطهراني (١٣٨٩هـ.)، بيروت: دارالأضواء، ١٤٠٣هـ.

رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي (ت ٧٠٧هـ.)، تحقيق: السيد محمدصادق آل بحرالعلوم، النجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٩٢هـ.

رجال الطوسي، أبوجعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ.)، تحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٥هـ.، الطبعة الأولى.

رجال الكشّي = اختيار معرفة الرجال، أبوجعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ.)، تحقيق: حسن المصطفوي، جامعة مشهد المقدسة، ١٣٤٨ش، الطبعة الأولى.

الرجال لابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري (ق ٥)، تحقيق: السيد محمدرضا الحسيني الجلالي، قم: دارالحديث، ١٤٢٢هـ.، الطبعة الأولى.

رجال النجاشي، أبوالعباس أحمد بن علي النجاشي (ت ٤٥٠هـ.)، تحقيق: السيد موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٨هـ.، الطبعة السادسة.

سعد السعود، علي بن موسى الحلّي المعروف بابن طاووس (ت ٦٦٤هـ.)، قم: منشورات الرضي، ١٣٦٣.

سلامة القرآن من التحريف، فتح الله المحمدي، طهران: بيام آزادي، ١٤٢٠هـ.، الطبعة الأولى.

سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ.)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، بيروت: دارالفكر، ١٤٠٣هـ.

السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ.)، بيروت: دارالفكر.

شرح أصول الكافي، ملا محمد صالح المازندراني (ت ١٠٨١هـ.)، تحقيق: السيد علي عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ.، الطبعة الأولى.

شرح الوافية، السيد محسن الأعرجي المعروف بالمحقق البغدادي (ت ١٢٢٧هـ.)، مخطوط.

صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ.)، بيروت: دارالكتب العلمية (بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول).

صيانة القرآن من التحريف، محمد هادي معرفة، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٨هـ.، الطبعة الثانية.

الغيبة، أبوجعفر محمدبن الحسن الطوسي(ت ٤٦٠هـ.)، تحقيق: عبادالله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، قم: مؤسسةالمعارف الإسلامية، ١٤١١هـ.

الغيبة، أبوعبدالله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني (ت ٣٥٠هـ.)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران: مكتبة الصدوق.

فرائد الأُصول = الرسائل، الشيخ مرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١هـ.)، تحقيق: عبدالله النوراني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

فصل الخطاب، ميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠هـ.)، طبعة حجرية.

الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ.)، تحقيق: السيد محمد صادق آل بحرالعلوم، النجف الأشرف: نشريات المكتبة المرتضوية و مطبعتها.

الفهرست لابن النديم، أبوالفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالنديم (ت ٣٨٠هـ.)، تحقيق: يوسف علي طويل، بيروت: دارالكتب العلمية، ١٤١٦هـ.، الطبعة الأُولى.

القرآن الكريم و روايات المدرستين، السيد مرتضى العسكري، قم: كلية أُصول الدين، الطبعة الأُولى.

القرآن و دعاوى التحريف، رسول جعفريان، بيروت: دارالثقلين، ١٤١٥هـ. الطبعة الأُولى.

قوانين الأُصول، ميرزا أبوالقاسم القمّي (ت ١٢٣١هـ.)، طبعة حجرية.

الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ.)، طهران: دارالكتب الإسلامية، ١٣٨٨هـ.

كشف الغطاء، الشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت ١٢٢٨هـ.)، طبعة حجرية.

كشف المحجّة لثمرة المهجة، على بن موسى بن طاووس الحلّي (ت ٦٦٤هـ.)، النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية، ١٣٧٠.

كمال الدين و تمام النعمة، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ.)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

كنز العُمّال في سنن الأقوال و الأفعال، علاءالدين عليّ المتقي ابن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ.)، تصحيح: الشيخ صفوة السقا، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩هـ.

مجمع البيان، أبوعلي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ.)، صيدا: مطبعة العرفاني، ١٣٥٤هـ.

مجمع الرجال، المولى عنايةالله بن علي القهپاني (كان حيّاً ١٠١٦هـ.)، تحقيق: السيد ضياءالدين الشهير بالعلامة الاصفهاني، قم: دارالكتب العلمية.

مجمع الزوائد و منبع الفوائد، نورالدين علي بن أبي‌بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ.)، بيروت: دارالكتاب العربي، ١٤٠٢هـ.، الطبعة الثالثة.

مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠هـ.)، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت ـ قم.

مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ.)، بيروت: المكتب الإسلامي و دار صادر، ١٣٨٩هـ.، الطبعة الأولى.

معاني الأخبار، أبوجعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ.)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦١ش.

معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت ١٤١٣هـ.)، قم: مركز نشر آثار الشيعة، ١٤١٠هـ.، الطبعة الرابعة.

معرفة القُرّاء الكبار، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ.)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف و شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

مناقب آل أبي طالب، محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ.)، النجف الأشرف: مطبعة الحيدرية، ١٣٧٦هـ.

مناهل العرفان، محمد عبدالعظيم الزرقاني، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٢هـ.، الطبعة الثالثة.

من لا يحضره الفقيه = الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ.)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: منشورات جماعة المدرسين، ١٤٠٤هـ.، الطبعة الثانية.

مُهج الدعوات و منهج العبادات، علي بن موسى بن طاووس الحلّي (ت ٦٦٤هـ.)، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٤هـ.، الطبعة الأولى.

النشر في القراءات العشر، أبوالخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٨٣هـ.)، تصحيح: علي محمد الضباغ، بيروت: دارالفكر.

الوافي، محمد محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ.)، تحقيق: ضياءالدين الاصفهاني، اصفهان: مكتبة الإمام أميرالمؤمنين(ع)، ١٤٠٦هـ.

وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ.)، طهران: المكتبة الإسلامية.